الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبين:

بصري حبيب

بونوارة ابراهيم

تحت عنوان:

نهج التمويل الإسلامي من خلال البنوك التقليدية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. هرقون تفاحة	(أستاذ محاضر-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. بوقادير ربيعة	(أستاذ محاضر-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ. بوسعيد محمد عبد الكريم	(أستاذ محاضر-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية : 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أما بعد نشكر الله العلي القدير أولا وآخرا على توفيقه بإتمام هذا العمل فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء وأولى به.

إنطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " إعترافا منا لأهل الفضل الذين علمونا الكثير نتقدم لهم بالشكر الكثير لكل من أسدى علما وأفادنا بتجربة أو قدم لنا رأيا أو توجيها أو توضيحا.

نتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة "بوقادير ربيعة " على دعمها لنا في هذه المذكرة وأشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

وفي الأخير أسأل الله العلي القدير التوفيق للجميع.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

نهدي هذا العمل إلى:

إلى من عمل بكد في سبيلينا وعلمنا معنى الكفاح و أوصلنا،

نهدي هذا العمل المتواضع إلى العائلة الكريمة،

إلى من عمل معنا بكد بغية إتمام هذا العمل،

إلى جميع أساتذة قسم التسيير إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر فرع علوم التسيير إدارة مالية دفعة 2025/2024.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة تبني التمويل الإسلامي من قبل البنوك التقليدية في الجزائر، من خلال دراسة حالة وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري (BNA). تندرج هذه الدراسة في إطار استجابة النظام المصرفي الجزائري للتحولات العالمية المتزايدة نحو نماذج التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في ظل تنامي الطلب الاجتماعي والديني على بدائل مصرفية شرعية.

تناولت الدراسة في إطارها النظري، المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وصِيَغه ودوره في دعم الإقتصاد. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال دراسة تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية، كما أجريت دراسة ميدانية نافذة التمويل الاسلامي في البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت حيث قدمت معلومات تفصيلية عن والخدمات الاسلامية التي تقدمها، مع التركيز على آلية عمل صيغة مرابحة التجهيزات، بداية من الشروط والإجراءات، إلى مراحل التنفيذ، وضوابط هامش الربح، وترخيص الاقتطاع، مما يعكس التطبيق العملي للتمويل الإسلامي في الواقع الجزائري.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي وتجربة النوافذ الإسلامية لا تزال في مراحلها الأولى وتواجه عدة تحديات، من أبرزها ضعف التكوين الشرعي والمهني للموظفين، ونقص الثقة من قبل بعض العملاء، غير أن هناك مؤشرات إيجابية على إمكانية تطور هذا المسار إذا توفرت الإرادة المؤسسية والبيئة التشريعية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، النوافذ المصرفية الإسلامية، منتجات مصرفية إسلامية.

Abstract:

This study aims to shed light on the experience of adopting Islamic finance by conventional banks in Algeria, through a case study of the BNA (National Bank of Algeria) branch in Tiaret. It falls within the framework of the Algerian banking system's response to global transformations that increasingly favor financial models compliant with Islamic Sharia, amid growing societal and religious demand for legitimate banking alternatives.

The theoretical part of the study addressed the core concepts of Islamic finance, its instruments, and its role in supporting the economy. The empirical part analysed the reality of Islamic finance in Algeria, particularly through the experience of Islamic windows within public banks. A field study was conducted on the Islamic finance window of BNA's Tiaret branch, providing detailed information about the Islamic services it offers, with a focus on the operational mechanism of equipment Murabaha, from conditions and procedures to execution phases, profit margin controls, and deduction authorizations — reflecting the practical application of Islamic finance in the Algerian context.

The study concluded that Islamic finance and the Islamic window model are still in their early stages and face several challenges, notably the lack of proper Sharia and professional training for staff, and customer scepticism. However, there are positive indicators suggesting potential for growth if institutional will and appropriate legal frameworks are in place.

Keywords: Conventional banks, Islamic banks, Islamic banking windows, Islamic financial products.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: **إطار النظري حول التمويل الإسلامي**	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي	08
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي	08
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي	12
المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد	18
المبحث الثاني: قنوات التمويل الإسلامي من خلال البنوك التقليدية	20
المطلب الأول: النوافذ الإسلامية	20
المطلب الثاني: الفروع الإسلامية	23
المطلب الثالث: صناديق الإستثمار الإسلامية	25
خلاصة الفصل الأول	31

الفصل الثاني: تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر – دراسة حالة BNA وكالة تيارت	
تمهيد	33
المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر	34
المطلب الأول: الإطار التنظيمي والتشريعي للتمويل الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية	34
المطلب الثاني: التمويل الإسلامي على مستوي النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية	38
المطلب الثالث: التحديات وعوامل نجاح التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية	47
المبحث الثاني: دراسة ميدانية لنافذة التمويل الإسلامي في بنك الوطني الجزائري وكالة تيارت	49
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540	49
المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت	53
المطلب الثالث: دراسة تطبيقية حول صيغة مرابحة التجهيزات	58
خلاصة الفصل الثاني	62
الخاتمة	64
قائمة المصادر والمراجع	67
الملاحق	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2-1)	حجم التمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري(2020-2023)	**39**
الجدول رقم (2-2)	منتجات التمويل الإسلامي (2021-2023)	**40**
الجدول رقم (2-3)	حجم التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري (2020-2023)	**42**
الجدول رقم (2-4)	حجم التمويل الإسلامي في البنك الشعبي الوطني (2020-2023)	**44**
الجدول رقم (2-5)	جدول تطور التمويل الإسلامي في البنك الخارجي الجزائري (2020-2023)	**45**
الجدول رقم (2-6)	حجم التمويل الإسلامي في بنك التنمية المحلية (2020-2023)	**46**
الجدول رقم (2-7)	توزيع موظفي وكالة تيارت	**50**
الجدول رقم (2-8)	نسب المساهمة في الادخار بين البنك والزبون في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت	**54**
الجدول رقم (2-9)	حجم التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 2022-2023))	**57**
الجدول رقم(2-10)	قائمة المشتريات	**62**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (2-1)	حجم التمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري	**39**
الشكل رقم (2-2)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540	**51**
الشكل رقم (2-3)	المحاكات المالية الإسلامية	**61**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	شروط قبول عقد المرابحة	**73**
2	شروط الدخل الشهري	**73**
3	هامش ربح البنك	**73**
4	ترخيص بالاقتطاع من الحساب	**74**
5	طلب الاقتطاع من حساب CCP	**75**
6	الملف المطلوب من الزبون لتمويل مرابحة التجهيزات	**75**
7	محاكاة تمويل إسلامي	**76**
8	منتجات تمويل بالمرابحة التجهيزات	**77**
9	ترخيص للاطلاع على مركز المخاطر للشركات والأفراد	**78**
10	إشعار بالقبول من طرف البنك للزبون	**79**

مقدمة

مقدمة:

يعد التمويل الإسلامي أحد الابتكارات المالية الحديثة التي جاءت كبديل عن النظام المالي التقليدي القائم على الفائدة، والذي أثبت محدوديته خاصة أثناء الأزمات المالية العالمية. فقد ساهمت الأزمات المتكررة، التي عصفت بالاقتصادات العالمية، في إعادة التفكير في آليات التمويل التقليدية، مما أتاح المجال أمام التمويل الإسلامي ليبرز كخيار أكثر استقرارا وعدالة، بفضل اعتماده على مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على تقاسم المخاطر، وتحقيق الربح من أنشطة حقيقية منتجة، بعيدا عن المضاربات والربا.

وفي هذا الإطار، لم تقتصر المؤسسات المالية الإسلامية على البنوك المستقلة فقط، بل ظهرت تجربة جديدة تتمثل في إدماج منتجات وأدوات التمويل الإسلامي ضمن البنوك التقليدية، من خلال إنشاء "نوافذ إسلامية" أو فروع تابعة، تستهدف شريحة واسعة من المتعاملين الراغبين في حلول مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة، مع الحفاظ على البنية التنظيمية للبنك التقليدي. وقد لاقت هذه التجربة اهتماما متزايدا في العديد من الدول، ومنها الجزائر، التي شهدت دخول البنوك التقليدية مجال التمويل الإسلامي وترجمت هذه الخطوة من خلال اصدار النظام 18-02 الذي حدد شروط فتح النوافذ الإسلامية والعمليات المالية والمصرفية التي تقوم بها ودعمت هذه الخطة باصدار النظام 20-02 الذي سيشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية وسبل تطبيقها لتفعيل المعاملات المالية الإسلامية وإستعادة السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة البنكية.

إشكالية البحث:

في هذا السياق، يطرح هذا البحث إشكالية أساسية تتمثل في:

ما مدى نجاح البنوك التقليدية في الجزائر في تبني نهج التمويل الإسلامي؟

وهذا يحيلنا على جملة من التساؤلات:

- ما هي قنوات تقديم التمويل الإسلامي من خلال البنوك التقليدية؟
- ما مدى اقبال العملاء على مختلف صيغ التمويل الاسلامي المقدمة من قبل النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية؟
- ما هي التحديات التي تعيق نجاح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية وكيف يمكن لهذه الاخيرة تخطيها؟

فرضيات البحث:

- تعد النوافذ الإسلامية القناة الوحيدة للتقديم التمويل الإسلامي من خلال النظام المصرفي التقليدي.
- هل لا يزال اقبال العملاء على مختلف صيغ التمويل الإسلامي على مستوى النوافذ الإسلامية محدودا وذلك لحداثة التجربة.

- اهم التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية هي خوف العملاء من عدم توافقها التام مع مبادئ الشريعة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز نهج البنوك التقليدية في تبني التمويل الإسلامي، استجابة للطلب العالمي المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة. ويتجلى هذا التوجه من خلال سعي هذه البنوك إلى التموقع داخل سوق التمويل الإسلامي عبر استحداث نوافذ مصرفية إسلامية، تتيح لها تقديم منتجات تنافس بها البنوك الإسلامية، وتوسيع قاعدة المتعاملين. ومن ثم فإن أهمية الدراسة تستمد من طبيعة موضوعها والمتعلق بالتمويل الإسلامي على مستوى البنوك التقليدية والذي لقي إقبالا واسع من طرف شريعة واسعة تسعى للإستفادة من الخدمات المالية المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح الأسس النظرية للتمويل الإسلامي من خلال بيان مبادئه، صيغه، وخصائصه التي تميزه عن التمويل التقليدي.
- رصد واقع التمويل الإسلامي داخل البنوك التقليدية الجزائرية بالاعتماد على بيانات وإحصائيات رسمية، مع تقديم دراسة ميدانية لتجربة وكالة البنك الوطني الجزائري بتيارت.
- تشخيص التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية واقتراح حلول عملية لتطويره.

أسباب ومبررات اختيار البحث: من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

- ✓ **الأسباب الذاتية:** تتمثل في الاهتمام الشخصي بالمواضيع التي تهدف إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المجالات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى كون الموضوع من القضايا الراهنة التي تشهد تطورا ملحوظا على المستويين الوطني والدولي، نظرا لتزايد الاهتمام بالصيرفة الإسلامية كبديل تمويلي مشروع ومتجدد.
- ✓ **الأسباب الموضوعية:** ترتبط بحاجة الجزائر إلى تنويع منظومتها المصرفية، من خلال إدماج التمويل الإسلامي ضمن البنوك التقليدية عبر النوافذ والفروع الإسلامية، والاستفادة من مزاياه في استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الإطار الرسمي، وتعزيز الشمول المالي بما ينسجم مع القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في تناول الجوانب النظرية، من خلال التعريف بالتمويل الإسلامي والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، استنادا إلى المراجع والدراسات السابقة.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم توظيف الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بمجموعة من النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية التقليدية، بهدف تقييم واقع التجربة وأثرها على النظام المصرفي.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود الزمانية: بإعتماد على احصائيات وبيانات من تقارير بنك الجزائر وتقارير الرسمية لمجموعة من البنوك التقليدية العمومية لفترات (2020-2024)

الحدود المكانية: لقد تمت هذه الدراسة في الجزائر تحديدا البنك الوطني الجزائري (وكالة تيارت رقم 540).

صعوبات البحث: يوجد هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا، عند قيامنا بهذا البحث، ومن أبرزها:

- ندرة المراجع خصوصا فيما يتعلق بالجانب التطبيقي
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات والوثائق أو أثر ملموس، الأمر الذي لم يمكنا من تقييم تجربة التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري

الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث:

- دراسة جعفر هني محمد، (2017)، بعنوان:

نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة اداء المؤسسات الجزائرية.

هدفت الدراسة الى مايلي:

محاولة عرض تحارب دولية في مجال التدرج في تطبيق الصيرفة الاسلامية عن طريق فتح نوافذ اسلامية؛

معرفة المتطلبات اللازمة لفتح النوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-إن افتتاح نوافذ اسلامية في البنوك الجزائرية يمكن أن تسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الجزائري؛

-هناك فرصة لأن تصبح الجزائر بوابة لأفريقيا في مجال الخدمات المالية الاسلامية، اذا سمحت بافتتاح نوافذ اسلامية في البنوك الجزائرية.

- **دراسة سميرة حليتيم (2018-2017) بعنوان:**

أفاق فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة: مقارنة بين بنك بوميتر الماليزي والوكالات "القرض الشعي الجزائري*CPA*-الصندوق الوطي للتوفير والاحتياط *CNEP*- بنك التنمية المحلية *BDL*" بولاية المسيلة

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير.

هدفت الدراسة إلى مايلي:

التعريف بالنوافذ الاسلامية داخل البنوك التقليدية من الجانب النظري من حيث الدوافع والمتطلبات؛

-تقييم النتائج المترتبة عن تأسيس نافذة اسلامية في بنك تجاري في ظل النظام المصرفي الربوي القائم؛

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أظهرت التجربة أن هناك شرائح عريضة من فتات المجتمع المختلفة ترغب بل وتبحث عن البديل الاسلامي للعمل المصري التقليدي، الأمر الذي أثبتته الدراسة الميدانية من ناحية اقبال الكثير والاستعداد للدخول في تجربة النوافذ الاسلامية من ناحية أخرى، وهو نفس الشيء تقريبا عند المجتمع الجزائري عموما وسكان المسيلة بصفة خاصة.

- **دراسة منير خطوي، مبارك لسلوس، (2020)، بعنوان:**

النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات.

هدفت الدراسة إلى مايلي:

التعرف على كيفية تقديم البنوك التقليدية للخدمات المصرفية الاسلامية؛

التعرف على امكانية تحول البنوك العمومية الجزائرية للعمل المصرفي الاسلامي عبر فتح نوافذ اسلامية.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يقتصر نشاط النوافذ الاسلامية على بعض البنوك التقليدية الخاصة العاملة بالجزائر، في انتظار التحول الفعلي لثلاثة بنوك عمومية للعمل المصري الاسلامي عبر نوافذها الاسلامية بعد صدور النظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية؛

-يعتبر النظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية خطوة اجابية للتاطير القانون للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر،لكنه يبقى غير كاف.

تعد دراستنا امتدادا وتطويرا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، غير أنها تختلف عنها في تطرق لتمويل الاسلامي في البنوك التقليدية الذي يعتبر ركن من أركان الصيرفة الإسلامية

تقسيم البحث أو الهيكل البحثي:

تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى التمويل الإسلامي من خلال البنوك التقليدية، مع التركيز على الإطار النظري لهذا النمط من التمويل، ويتضمن هذا الفصل مبحثين: سنتعرض في المبحث الأول إلى ماهية التمويل الإسلامي، من خلال تعريفه، وتوضيح صِيغه المختلفة، وبيان المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، إلى جانب إبراز دوره في دعم الاقتصاد الوطني. أما المبحث الثاني فسنتناول فيه قنوات إدماج التمويل الإسلامي ضمن النظام المصرفي التقليدي، من خلال النوافذ والفروع والصناديق الاستثمارية الإسلامية.

أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى دراسة ميدانية لنهج التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت خلال الفترة (2022–2023)، وهو بدوره يحتوي على مبحثين: سنتناول في المبحث الأول واقع التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية، من خلال دراسة الإطار التنظيمي والتشريعي، واستعراض تجربة النوافذ الإسلامية في عدد من البنوك العمومية، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات والفرص. أما المبحث الثاني فسنتعرض فيه إلى دراسة تطبيقية لنافذة التمويل الإسلامي على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت.

الفصل الاول

إطار النظري حول التمويل الإسلامي

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: قنوات التمويل الإسلامي من خلال البنوك التقليدية

تمهيد:

شهد النظام المالي العالمي خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة، رافقها تنوع في الآليات والبدائل التمويلية لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات. وفي هذا الإطار، برز التمويل الإسلامي كأحد الأنظمة المالية البديلة التي لاقت اهتمامًا متزايدا، سواء في الدول الإسلامية أو حتى في بعض الاقتصادات الغربية، نظرًا لما يتمتع به من مقومات تميزه عن النظام المالي التقليدي، من حيث التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن المعاملات الربوية، واعتماده على مبادئ العدل والشفافية وتقاسم المخاطر.

ويقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من الأسس الشرعية، أبرزها تحريم الربا، ومنع التعامل بالمشتقات المالية القائمة على المضاربة المحرّمة، والتركيز على التمويل المبني على الأصول والمشاركة في الأرباح والخسائر، إضافة إلى توجيه الأموال نحو أنشطة اقتصادية حقيقية ذات أثر إيجابي على التنمية. وقد ساهم هذا الإطار الأخلاقي والاقتصادي في تعزيز جاذبية هذا النمط من التمويل، خاصة في ظل الأزمات المالية المتكررة التي عرفها النظام المالي التقليدي، والتي كشفت عن هشاشة آليات الإقراض الربوي والمضاربات غير المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

ومن جهة أخرى، لم يبق التمويل الإسلامي محصورا في البنوك الإسلامية فحسب، بل شهد تطورا نوعيا تمثل في إدماجه داخل البنوك التقليدية عبر ما يعرف بـ"النوافذ الإسلامية"، وهي آلية تسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات مالية متوافقة مع الشريعة، استجابة لطلب متزايد من شريحة واسعة من الزبائن الرافضين للتعاملات الربوية، وفي إطار سعي البنوك لتنويع محافظها المالية واكتساب حصة في سوق التمويل الإسلامي.

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي مدخلا أساسيا لتمكين البنوك التقليدية من الدخول في مجال العمل المصرفي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، إذ يتميز هذا النوع من التمويل عن التمويل التقليدي باختلافات جوهرية تعود إلى التزامه بالقواعد الشرعية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

أولا: تعريف التمويل الإسلامي

التمويل في الأساس مأخوذ من المال، والمال في الاصطلاح الشرعي أعم من النقود أو الذهب والفضة ويشمل الأشياء التي يجوز الانتفاع بها، ولها قيمة لدى الناس على أن يكون هذا الانتفاع ممكنا لكافة الناس لا من بعضهم.

فعرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" [1].

كما عرف التمويل المباح بأنه تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (رب المال) إلى العميل ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الاسلامية، وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا (بموجب عقود لا تتعارض من أحكام الشريعة الإسلامية). مثل التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وبيع بالمرابحة وبيع السلم وبيع الاستصناع[2].

ويعرفه أيضا محمد البلتاجي: " تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

---

[1] منذر قحف، ***"مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: التحليل الفقهي والاقتصادي"***، ط3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004، ص 12.

[2] أحمد شعبان محمد علي، ***"البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية"***، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص 125.

[3] محمد البلتاجي، ***"دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"***، المؤتمر الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، 30–31 ماي 2005، ص 15.

التمويل الاسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن أن يقال عنه هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الاجارة أو الاستصناع أو السلم أو القرض"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

ثانيا: أنواع التمويل الإسلامي

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي، فنسمي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر. ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما:

- ✓ اختيار الطرف المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومحاله.
- ✓ أو اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره، إضافة إلى الطرف المدير.

أما في التمويل التجاري فرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالا ويترتب عليه بذلك التزامات لصاحب السلعة[2].

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل. وأهم ما يميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها أبيح التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل.

[1] فاطمة الزهراء سبع، محمد قويدري، ***"أساسيات صيغ التمويل المطبقة في الاقتصاد الإسلامي"***، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الأغواط، ع 32، الجزائر، 2016، ص 221.

[1] منذر قحف، ***"مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: التحليل الفقهي والاقتصادي"***، مرجع سبق ذكره، ص 13.

بالإضافة إلى هذا، يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي. فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة للطبقية والفقر فيه، ونلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن.

وتحت كل نوع من هذه الأنواع المذكورة توجد مجموعة من الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الأخرى، هذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.

ثالثا: أهداف التمويل الإسلامي

يمكن تلخيص بعض أهداف التمويل الإسلامي بما يلي[1] :

- إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات؛
- تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية؛
- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع؛
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

رابعا: مبادئ التمويل الإسلامي

تتمثل مبادئ التمويل الإسلامي في[2]:

1. **تحريم الربا:** إن أول وأهم مفهوم هو التحريم الكامل للفائدة أخذا وعطاء، وهذا ما هو معروف بلفظ الربا، المال وحده لا يستطيع تحقيق أرباح وعندما يتفشى الربا في اقتصاد بأكمله فإن ذلك يعرض رفاه كل فرد يعيش في ذلك المجتمع للخطر. عندما يبدي المستثمرون اهتماما أكبر بمعدلات أسعار الفائدة والعائد المضمون أكثر من اهتمامهم بكيفية استخدام الأموال، فإن النتائج لا يمكن إلا أن تكون سلبية.
2. **تحريم الاكتناز:** لاكتناز عند الاقتصاديين هو حبس الثروة عن التداول وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج وهذا يعطي للمال قيمة غير قيمته الحقيقية ويجعل منه سلعة في حين انه وسيلة للتبادل والتقييم.

---

[1] بوراس بودالية، قدودو جميلة، مهداوي هند، ***"صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار"***، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، ع 01، 2020، ص 22.

[2] علاء مصطفى أبو عجيلة، علاء بسيوني عبد الرؤوف، ***"المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والاستثمار"***، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص 85-90.

3. **استثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث:** الالتزام بمراعاة مبدأ الحلال والحرام أمر واجب في كسب المال وفي إنفاقه على حد سواء، ولا فرق سواء كان الإنفاق استهلاكيا أو إنتاجيا، حيث يجب أن يستثمر المال في الحلال أو ينفق على الطيبات تحقيقا للمصلحة والمصلحة في الشريعة هي الوجه الثاني لمقاصدها لذا وجب اضافة المال في الاستثمار الحلال على ان تراعي اولويات المقاصد الشريعة والتي رتبها الفقهاء الى ضروريات، حاجيات، الكماليات.

4. **الغنم بالغرم:** تعني هذه القاعدة اي من ينال نفع الشيء يتحمل ايضا الضرر الحاصل منه، فلا يمكن استحقاق الربح الا بتحمل المخاطر (الغرم). وهذه القاعدة هي اساس قيام العمل المصرفي الاسلامي سواء في الجانب التمويل (الصيغ القائمة على المشاركات) او في الجانب الايداع (العميل المودع هو شريك المصرف اي له الحق في الربح بقدر استعداده لتحمل الخسارة).

5. **الخراج بالضمان:** يقصد بهذه القاعدة انه من ضمن فصل الشيء جاز له ان يحصل على ما يولد عنه من عائد فالمصرف الاسلامي يقوم بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانه تحت الطلب ويكون الخراج (اي ما يخرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمنه (المصرف) لأنه يكون ملزما لاستكمال النقصان الذي يتحمل حدوده وتحمل الخسارة في حالة وقوعها.

6. **وجوب التملك:** هذا المبدأ من مبادئ التمويل الإسلامي يعني أن الملك في التمويل الإسلامي يستمر لصاحبه حتى ولو تغير شكل ملكه، فالتمويل في العادة يكون مالا نقديا ثم تشترى به الاستثمارات والعقارات اللازمة لبدا المشروع، بمعنى أن المال في العمليات الاستثمارية هو ملك لصاحبه الأصلي، فصاحب المال يستحق الربح نتيجة لماله سواء كانت هذه الزيادة حصلت بعوامل طبيعية او بفعل المالك واجتهاده او بعوامل العرض والطلب في السوق او بوكالة عن مالكه الاصلي فلا يمنح التمويل بأموال الغير من دون وكالة عليها.

خامسا: خصائص التمويل الإسلامي

يمتلك التمويل الإسلامي من الخصائص والسمات ما لا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[1]:

- إعطاء أدوات التمويل الإسلامي بأنواعها الأولوية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط على ملاءة المدين المالية وقدرته على السداد؛

[1] قتيبة عبد الرحمان، ***"التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية – دراسة مقارنة"***، ط1، دار النفائس، الأردن، 2013، ص 57-61.

- استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاءا، حيث تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل:" وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة 275)، وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.
- المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال، أو في حقوق ملكية لموجودات فعلية موجودة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك مشاركة في المخاطر وتحمل المسؤولية في الوقت نفسه، فتنتفي بذلك كل سبل وأدوات الغرر والفساد؛
- تجنب الوقوع في فخ المديونية، والذي غالبا ما يحصل في حال التمويل الربوي القائم على قاعدة القرض بفائدة؛
- اعتماد قاعدتي نظرة الميسرة للمعسر بضوابطها الشرعية، ومن ثم فلا مكان لفوائد التأخير في السداد التي قد تزيد عن الفائدة الأصلي، ولا مكان لفوائد إعادة جدولة الدين التي تتسبب في زيادة عجز المدين عن السداد بسبب تضخم الدين الذي عجز عن سداد أصله، فهذه القاعدة الذهبية شرعت لتحمي المدين من الإفلاس، وتحمي الاقتصاد من الآثار السلبية كي يستمر الإنتاج ومن ثم يستمر الطلب على السلع والخدمات باعتبارها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي؛

إن التمويل الإسلامي في صوره العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الاستثمار الحقيقي فهو مرتبط به.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

أولا: المضاربة

تعد صيغة المضاربة من أساليب الاستثمار المهمة في النظام المالي الإسلامي المعاصر، إذ أن هذه الصيغة تتميز بالكفاءة والفعالية العالية وتعمل على تجميع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها[1].

1- تعريف المضاربة

هي عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الأخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءا. أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه. ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب[2].

[1] حيدر يونس الموسوي، ***"المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية"***، ط1، مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 45.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، ***"المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية"***، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 90-91.

2- أنواع المضاربة تقسم المضاربة إلى:[1]

- من حيث الشروط:

- ✓ **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي تشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.
- ✓ **المضاربة المطلقة:** هي التي يمنح فيها رب المال، المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال، في إطار الشريعة الإسلامية (برأيه أو باجتهاده).

- من حيث عدد الشركاء:

- ✓ **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل.
- **المضاربة الجماعية:** وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب المال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب المال والمضاربون، وهذه المضاربة ناجمة عن جواز خلط مال المضاربة

3- شروط المضاربة لمضاربة عدة شروط منها[2]

- يجب أن يكون رأس المال معلوما ومحددا للطرفين لتجنب الغرر؛
- يقدم رب المال رأس المال كاملا، بينما يقتصر دور المضارب على العمل؛
- تحدد نسبة الأرباح بين رب المال والمضارب مسبقا بالنسبة المئوية؛
- تحمل الخسارة المالية على رب المال، ويخسر المضارب جهده إذا لم يثبت تقصيره؛
- لا يجوز اشتراط ربح مضمون لرأس المال، لأن ذلك يناقض طبيعة المضاربة؛
- يتولى المضارب إدارة العمل بنفسه دون تدخل رب المال في التفاصيل؛
- يفضل الاتفاق على نوع التجارة أو العمل لضمان الوضوح، وإن لم يكن ذلك ملزما؛

[1] حسين محمد سمحان، ***"أسس العمليات المصرفية الإسلامية"***، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص 231.

[2] وهبة الزحيلي، ***"الفقه الإسلامي وأدلته"***، ط4، دار الفكر، سوريا، 2007، ص 456-463.

ثانيا: المشاركة

المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة، والفرق الأساس بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس مال من قبل صاحب المال، أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم بين الطرفين، ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة

1- تعريف المشاركة

تعرف المشاركة على أنها: عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون أصل رأس المال والربح أو الخسارة مشتركا بينهم حسب ما يتفقون عليه كما تعرف على أنها: عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، فكل شريك يقدم مالا (لذلك قلنا هي شركة في رأس المال والربح معا)، ويستحق الربح بالمال أو بالعمل حسب الاتفاق، أما الخسارة فهي على المال وحسب نسبته.

فالمشاركة صيغة من صيغ التمويل التي تستخدمها بنوك، عن طريق دخولها في عقد مشاركة مع طرف أو أطراف عن طريق تمويل نسبة من رأس مال المشروع، على أن تشترك كل الأطراف في الربح بحسب الاتفاق بينهم، والخسارة تكون في المال وتوزع بنسبة مساهمة كل منهم.

وما يميز أسلوب المشاركة وجود أكثر من مساهم بالأموال، عكس المضاربة التي تنحصر فيها المساهمة برأس المال في طرف واحد[1].

2- أنواع المشاركة يمكن تقسيم المشاركة وفقا لاستمرار ملكية البنك إلى: [2]

- المشاركة الثابتة : في هذا الشكل يبقى لكل طرف من الأطراف حصة ثابتة في المشروع إلى حين انتهاء مدة المشروع أو الشركة أو المدة التي تحددت في الاتفاق، وأحيانا يأخذ المشروع الممول شكلا قانونيا ثابتا مثل المساهمة أو التوصية بالأسهم أو البسيطة أو التضامن (حسب طبيعة المشروع و حجمه) فتحدد العلاقة بين البنك وبين الشريك أو الشركاء في ضوء الإطار القانوني الوضعي، فإذا كانت شركة مساهمة كان البنك مالكا لأسهم معينة، تمكنه من التأثير في سياسة المشروع من خلال الجمعية العامة أو مجلس الإدارة ،كما أن نصيبه في الناتج يتوقف على هذه الملكية ولذلك يمكن تقسيم المشاركات الثابتة إلى:

- ✓ **المشاركة المستمرة:** البنك فيها شريك في المشروع طالما أنه موجود يعمل، وهذا النوع يجب أن يوضع في الإطار القانوني الذي يكفل له الاستمرار، وعند ذلك تتحدد العلاقة بين الأطراف في ضوء القواعد القانونية الواردة على مثل هذه الأشكال القانونية وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

[1] حمزة شوادر، ***"علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية"***، ط1، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 204-205.

[2] الغريب ناصر، ***"أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل"***، ط1، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 111-113.

- ✓ **المشاركة المنتهية:** هي مشاركة ثابتة في ملكية المشروع والحقوق المترتبة على ذلك، إلا أن الاتفاق بين البنك والشركاء تضمن توقيتا معينا للتمويل مثل دوره شاط تجاري أو دوره مالية أو عملية مقاولات أو توريد أو صفقة معنية بالمشاركة أو غيرها.

– **المشاركة المتناقصة :** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل كقسط لسداد قيمة الحصة إن إطلاق لفظ "**المشاركة المتناقصة**" يشير إلى تبني وجهة نظر البنك الذي يمول، حيث أن مشاركته تتناقص كلما استرد جزءا من تمويله، وان كان البعض يطلق على نفس النوع "**المشاركة المنتهية بالتمليك**"، وهنا يكون إطلاق الاسم من وجهة نظر طالب التمويل أو الشريك لأنه سيتملك المشروع أو العملية في نهاية الأمر بعد أن يتمكن من رد التمويل إلى البنك

3– شروط المشاركة إضافة إلى أهلية المتعاقدين تتوفر جملة من الشروط وهي[1]:

- أن يكون رأس المال معلومًا معلوم المقدار والنوع حتى لا يقع الغرر؛
- أن يكون الربح مشتركًا بين الشريكين بنسبة يتفقان عليها؛
- أن تكون الخسارة على الشريكين بحسب نصيب كل منهما في رأس المال؛
- أن يكون العمل مشتركا أو من أحد الشريكين حسب الاتفاق بينهما؛
- أن يكون المشروع مشروعا شرعيا لا يتعارض مع أحكام الشريعة؛
- ألا يشترط أحد الشريكين لنفسه ربحًا مضمونًا دون الآخر؛

ثالثا: المرابحة

1. تعريف المرابحة

هي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من طرف آخر (البنك مثلا) بأن يشتري سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه بربح معين ويسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء، أما الطرف الآخر (البنك) فيسمى المأمور بالشراء أو البائع، هذا ويقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن للمصرف حالا أو مقسطا أو مؤجلا، وعادة ما يتم دفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية، أو دفعة واحدة بعد أجل محدد[2].

2. مراحل المرابحة تتمثل المراحل الأساسية لعقد المرابحة المصرفية في: [3]

---

[1] محمد باقر الصدر، ***"اقتصادنا"***، ط2، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، 1982، ص 321-326.

[2] صادق رائد الشمري، ***"الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات"***، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 189.

[3] حسين محمد سمحان، ***"أسس العمليات المصرفية الإسلامية"***، مرجع سبق ذكره، ص 250.

– مرحلة الوعد: وفي هذه المرحلة يتم إصدار وعد من الآمر بالشراء للمأمور بأن يشتري منه السلعة التي أمره بشرائها بعد أن يمتلكها.

– مرحلة التملك: وفي هذه المرحلة يشترى المأمور بالشراء (البنك الإسلامي) من التاجر أو البائع الأول فيتم إبرام عقد البيع الأول في هذه المرحلة.

– مرحلة البيع: إبرام عقد البيع الثاني (البنك بائع والآمر بالشراء مشتري).

– مرحلة التنفيذ: تسليم السلعة للعميل ومتابعته لتحصيل الثمن بالطرق المتفق عليها

3. **شروط المرابحة** لمرابحة عدة شروط منها[1]:

- ضرورة تملك البنك للسلعة قبل بيعها للعميل؛
- علم المشتري بالثمن الأول للسلعة؛
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو قدرا معينا؛
- تقع على البنك مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها إلى العميل؛

رابعا: الإجارة

1- تعريف الإجارة

الإجارة هي عقد على منفعة مقصودة مباحة لمدة معلومة وعوض معلوم[2]

2- انواع الإجارة

حسب ملكية الأصل في نهاية عقد الإجارة تقسم إلى: [3]

- ✓ **الإجارة التشغيلية** وهو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن تتم إعادة الأصل لمالكه (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف أخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفان بذلك.
- ✓ **الإجارة المنتهية بالتمليك:** (الإجارة التمويلية) في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق

[1] حسين بلعجوز، ***"مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية"***، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 44.

[2] إبراهيم الدسوقي أبو الليل، ***"الإيجار المنتهي بالتمليك في القانون الوضعي والفقه الإسلامي"***، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 137.

[3] حسين محمد سمحان، ***"أسس العمليات المصرفية الإسلامية"***، مرجع سبق ذكره، ص 288-290.

في وقته، أو بسعر يحدد في الوعد، أو سعر رمزي أو بدون مقابل، والوعد بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية المدة بدون مقابل هو المقصود هنا وهو المطبق في اغلب المصارف الإسلامية ،لان المصرف يكون قد استوفى ثمن الأصل من خلال أقساط التأجير التي كان قد حصل عليها أثناء فترة التأجير لذا يكون بدل الإيجار في هذا النوع أعلى بكثير منه في التأجير التشغيلي.

3- شروط الإجارة

ويتلخص الموقف الشرعي من التأجير التمويلي فيما يلي[1]:

- أن يكون محل الانتفاع بالأصل مباح شرعا.

- أن تكون الإجارة فعلية مستوفية الأركان، صحيحة الشروط، منجزة أثارها وليست مجرد إجراء ساتر للبيع.

- وجود عقدين منفصلين يستقل كل منهما عن الأخر زمنا بحيث يكون إبرام عقد البيع بعد عقد الإجارة، أو وجود "عقد وعد بالتمليك " في نهاية مدة الإجارة.

-لا إجبار للمستأجر على الشراء فهو مخير في ذلك.

-أن يكون ضمان العين المؤجرة على المالك، وبذلك يتحمل المؤجر ما يلحق العين من غير ناشئ من تعد المستأجر أو تفريطه.

-أن تطبق على عقد الإجارة المنتهية بالتمليك أحكام الإجارة طول مدة الإجارة، وأحكام البيع عند تملك العين.

-إذا اشتمل العقد على تامين العين المؤجرة فيجب أن يكون التامين تعاونيا إسلاميا، لا تجاريا ويتحمله المالك المؤجر وليس المستأجر.

-تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر طوال مدة الإجارة، أما التشغيلية فيتحملها المستأجر.

-تحديد الإيجار يكون مبنيا على القيمة الايجارية للمثل في نفس السوق، أو عل أساس المعدل الحقيقي للعائد في النشاط.

خامسا: السلم

1. تعريف السلم

وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف. فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته[2].

[1] الغريب ناصر، ***"أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها"***، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.
[2] محمد صالح الجاري، ***"المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية"***، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 72.

2. شروط السلم[1]

- يجوز إجراء عقد السلم لشراء كل سلعة مباحة؛
- لا يجوز تقديم عربون قبل إجراء التعاقد، بل يجب سداد كامل المبلغ عند التعاقد؛
- يجب أن تكون السلعة محددة الصفات والمعالم والكمية بشكل لا يجعل مجال للتشابه مع غيرها بأي شكل من الأشكال؛
- يجب أن يذكر مكان التسليم في عقد السلم؛
- يجب أن يتم تحديد أجل عقد السلم، والذي يلزم البائع بتسليم السلعة المتعاقد عليها عند حلول أجل العقد؛
- إذا حصل تأخير أو عجز من قبل البائع في تسليم السلعة، فإن العقد بعد مفسوخاً، مالم يتفق الطرفين على تمديد العقد بشرط ألا يدفع أي عوض نظير ذلك؛

المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد

تنبثق أهمية التمويل الإسلامي من خلال الدور الذي يحدثه باعتباره سياسة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحسين مقومات الحياة، وتوفير أسباب الرفاه والحياة الكريمة في المجتمع الإنساني وبما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد من خلال توثيقها للعلاقات الاجتماعية والسياسية، وبما يكفل زيادة الارتباط بين الجهد والإنتاجية، ويجمع بين القيم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تكافح المجتمعات من أجلها، من توفير المقومات الحياة، وتقدير للذات والحرية، وضمان حق الفرد في المشاركة[2].

أولا: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد الأعمدة الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فهي تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، تعزيز الابتكار، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

في هذا السياق، يعتبر التمويل الإسلامي بديلا واعدا لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأنه يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا وتعزز مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. يعتمد التمويل الإسلامي على مجموعة من الأدوات التي توفر مرونة كبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أبرزها عقود المرابحة والمضاربة والمشاركة. تتيح هذه الأدوات تمويلا خاليا من الفوائد، حيث يتم تقاسم المخاطر والأرباح بين المؤسسات

[1] علي محمد شلهوب، ***"شؤون النقود وأعمال البنوك"***، ط1، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007، ص 423.
[2] محمد الطاهر الهاشمي، ***"المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"***، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 252.

المالية ورواد الأعمال. وهو ما يجعل التمويل الإسلامي خيار مثاليا في المجتمعات الإسلامية التي تسعى إلى تجنب الفوائد الربوية المحرمة والبحث عن حلول تمويلية تتماشى مع القيم الدينية[1].

ثانيا: تعزيز الشمول المالي

الشمول المالي هو إمكانية الوصول للخدمات والمنتجات المالية الشاملة من قبل الشركات والأفراد، لتحقيق الغابات المرجوة بفاعلية وجودة عالية مقابل تكلفة معقولة بشكل مناسب وبطريقة آمنة ومستدامة، وحماية حقوق المستخدمين وتشجيع نشاطاتهم المالية وحسب البنك الدولي يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهما معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات الثمانية وفروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام.

من خلال هذ التعريف يتبين ما يلي:

أ. كلمة "شمول" تعني أمرين الأول، دخول كل فئات المجتمع في الاستحقاق المالي والتمويلي بعض النظر عن قدراتهم الشرائية وملاءتهم المالية، وثانيا: توفير كل المنتجات المالية دون استثناء لكل شرائح المجتمع.

ب. معقولية الأسعار للسلع والخدمات المحتاج إليها مثل المدفوعات، ومنتجات الادخار، وتسهيلات الإئتمانية وقروض وخدمات تأمين[2].

ثالثا: تحقيق الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي إحدى الركائز الأساسية لضمان سلامة أداء النظام المالي وقدرته على امتصاص الصدمات وتحقيق الثقة في الأسواق.

1. تعريف الاستقرار المالي

الاستقرار المالي هو الحالة التي يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الأساسية بكفاءة، مثل تخصيص الموارد وتوزيع المخاطر وتسوية المدفوعات، حتى في ظل الصدمات الشديدة أو التغيرات الهيكلية العميقة[3].

2. دور التمويل الإسلامي في الاستقرار المالي

[1] محمد أبوبكر الطاهر عبد الرحمن، محمد تقي الدين محمدي، محمد شاهيد نوه، ***"دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"***، مجلة القناطر للدراسات الإسلامية الدولية، م 34، ع 2، كوالالمبور، 2024، ص 121–122.

[2] يونس صوالحي، ***"تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي"***، مركز إسرا للبحوث التابع لجامعة إنسف، م 14، ع 1، ماليزيا، 2023، ص 8.

[3] العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد، ***"ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي"***، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 15، 2016، ص 18.

سنوضح فيما يلي دور التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المال[1] :

- **المشاركة في الربح والخسارة:** من خلال اعتماد التمويل الإسلامي على صيغ قائمة على تقاسم العوائد والمخاطر، فإنه يخفف من حدة الصدمات المالية ويوزع آثارها بين جميع الأطراف، مما يضفي طمأنينة وثقة في العلاقة التعاقدية.
- **الربط بالاقتصاد الحقيقي:** يتميز التمويل الإسلامي بارتباطه بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية وليس بالمضاربة أو تداول الديون، مما يعزز الصلة بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، وبالتالي يحد من التقلبات الكبيرة في أسعار الأصول المالية.
- **ضبط التوسع الائتماني:** بتحريمه للربا واعتماده على مبدأ "إنظار المعسر"، يسهم التمويل الإسلامي في الحد من الفقاعات المالية والانهيارات المفاجئة، ويمنع السوق من التحول إلى حالة فوضوية.
- **الوضوح والشفافية:** تشترط عقود التمويل الإسلامي الإفصاح التام، مما يمنع اللبس أو التغرير، ويؤسس لعلاقة مالية تقوم على الثقة والصدق، وهو ما يراه مجمع الفقه الإسلامي مقصدا شرعيا في المعاملات.
- **احترام سلم الأولويات الشرعية:** يقوم التمويل الإسلامي على ترتيب المصالح وفقا لأولويات: الضروريات، الحاجيات، ثم التحسينات، ما يوجه التمويل نحو مشاريع تخدم حاجات المجتمع الأساسية وتدعم استقرار.

المبحث الثاني: قنوات التمويل الإسلامي من خلال البنوك التقليدية

سعت العديد من البنوك التقليدية إلى تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية استجابة للطلب المتزايد على هذه الخدمات، وقد تجسدت هذه المساعي ضمن عدة صور أساسية، من أبرزها ما يلي:

المطلب الأول: النوافذ الإسلامية

توجهت بعض البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية أو وحدات مستقلة ضمن فروعها الربوية أو مقراتها الرئيسية، تتخصص حصريا في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية دون غيرها. وتشمل هذه النوافذ عمليات مثل: المرابحة للآمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتمليك، والمضاربة، والمشاركة، وغيرها من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

اولا: تعريف النوافذ الإسلامية

وردت العديد من التعاريف للنوافذ الإسلامية، التي يسميها البعض بالنظام المزدوج، نذكر منها:

[1] العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد، ***"ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي"***، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية: " النافذة الإسلامية هي جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة، توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار)، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية"[1].

وعرفها بعضهم بأنها "وحدات إسلامية في البنوك التقليدية أو مقار الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها"[2].

إذن فالنوافذ الإسلامية هي تلك الشبابيك المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، وخضوعها لهيئة رقابة شرعية وإطار قانوني يحدد عملياتها وعناصرها، بالإضافة إلى أن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة النافذة الإسلامية لا يتجاوز مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، وفي بعض البنوك تقتصر على الوحدة في البنك، أما فيما يتعلق بمنتجات النافذة الإسلامية فهي ضئيلة مقارنة بالمنتجات التقليدية[3].

ثانيا: خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[4]:

1. طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية.
2. تخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.
3. تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القرض الربوي.

---

[1] صالح مفتاح، ومعارفي فريدة، ***"الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري"***، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع 35/34، مارس 2014، ص 152.

[2] سعيد بن سعد المرطان، ***"تقويم مؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"***، مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005، ص 12.

[3] يمينة خترومي، ***"النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"***، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، م2، ع2، 1 أكتوبر 2022، ص 63.

[4] بن قايد الشيخ، جخيوة طاهر، ***"متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر – الواقع والآفاق"*** ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، م 7، ع 1، 2023، ص 299.

4. حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين النافذة الإسلامية والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.

ثالثا: أهداف النوافذ الإسلامية

إن وجود نوافذ إسلامية في البنوك الربوية له العديد من الأهداف، نلخصها في الآتي[1]:

1. العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة.
2. توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.
3. إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
4. تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.
5. تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
6. تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
7. التمهيد التدريجي للتحول من العمل المصرفي الربوي الى العمل المصرفي الإسلامي، حيث تشكل هذه النوافذ محطة تمهيدية للتمرس على المنتوجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية من أجل كسب عملاء جدد وايجاد الوقت الكافي لتأهيل الكوادر ، وبالتالي يسهل التحول الكامل من العمل المصرفي الربوي الى العمل المصرفي الإسلامي[2].

رابعا: أسباب نشأة النوافذ والفروع الإسلامية

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التجارية لإنشاء نوافذ وفروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي[3]:

- رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛

---

[1] يمينة ختروسي، ***"النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"***، مرجع سبق ذكره، ص 66–67.

[2] عبد الرحمان روان، ***"الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الإسلامي"***، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، م 35، ع 2، 2021، ص 167.

[3] فهد شريف، ***"الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"***، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 6 أكتوبر 2019، ص 8–9.

- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية؛ حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع البنوك التجارية؛
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية؛
- المحافظة على عملاء البنوك التجارية من النزوح إلى البنوك الإسلامية؛
- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ إن بعض المصارف الربوية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي[1].

المطلب الثاني: الفروع الإسلامية

يعتبر مدخل الفروع الإسلامية أحد مداخل أسلوب التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي، والذي تبنته العديد من المصارف التقليدية في إطار تحولها للصيرفة الإسلامية، تتفاوت الآراء الشرعية والاقتصادية حول التعامل معه بين مؤيد ومعارض، وقائل بالتعامل معه للضرورة.

أولا: تعريف الفروع الإسلامية

هناك العديد من التعاريف التي تناولت الفرع الإسلامي للمصرف التقليدي، فبعض الاقتصاديين يعرفها بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[9]

ويعرفها البعض بأنها الفروع المصرفية التي يعتمدها المصرف التقليدي، لممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، مع مراعاة أن يكون لهذه الفروع مركز مالي مستقل عن المصرف الأم، وأن تكون تابعة لإدارة خاصة بالصيرفة الإسلامية, فجعل الاستقلال المالي والإداري شرطا رئيسيا لإصدار الترخيص ومزاولة العمل، فالهيكل الإداري الذي يتولى إدارة الفرع أو الفروع الإسلامية، أكبر من الهيكل الذي يدير النافذة في مصرف تقليدي، والنافذة تكون في بعض الاحيان وحدة، أو شعبه في فرع تقليدي.

ومما سبق يمكن القول بأن الفروع الإسلامية التي تنشئها البنوك التقليدية مستقلة عنها مالياً وإدارياً ومحاسبياً وتمارس جميع الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أي أن الفروع الإسلامية تمثل نواة لبنك إسلامي وأن الفروع الإسلامية تعتبر بنك إسلامي مصغر[2].

---

[1] عبد الرحمان روان، ***"الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الإسلامي"***، حوليات جامعة الجزائر 1، م 35، ع 2، جوان 2021، ص 166.

[2] سعد عبد الله أحمد قاسم الأقرع، ***"مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين فيها"***، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، جامعة البيضاء، اليمن، م 3، ع 1، مارس 2023، ص 104.

ثانيا: أهداف الفروع الإسلامية

ان للفروع الاسلامية في البنوك التقليدية العديد من الأهداف نلخصها في مايلي[1]:

– رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح.

– المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جذب المصارف الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.

– اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية.

– الرغبة في تحول بعض البنوك التقليدية بإتباع أسلوب التدرج.

ثالثا: خصائص الفروع الإسلامية

تتميز فروع المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص، ومن أهم الخصائص المميزة لها نذكر ما يلي[2]:

– التبعية للمصارف التقليدية من حيث التكييف القانوني والملكية؛

– تمارس الفروع الإسلامية جميع الأنشطة المصرفية بما فيها منح القروض الحسنة؛

– تحكم أنشطة الفروع الإسلامية أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

– وجود هيئة للرقابة الشرعية تفتي وتراقب.

رابعا : الفرق بين النوافذ والفروع الإسلامية

ان لفظ الفرع حتما ليس مرادفا للفظ النافذة ففي الغالب يكون الفرع خارج هيكل البنك والنافذة تكون داخل البنك, كما ان حجم الخدمات المقدمة في الفرع اكثر منها في النوافذ

فمن أبرز أوجه الاختلاف نجد[3]:

- يبدو الفرع الإسلامي أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية التابعة للمصرف الأم؛ إذ يتمتع الفرع بدرجة أكبر من الاستقلالية حيث لا يخضع مباشرة للتوجيهات الخاصة بالمصرف الأم، بينما تخضع النافذة مباشرة للسيطرة والإشراف من قبل المصرف الأم.

[1] لطف محمد السرحي، ***"الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"***، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 20–21 مارس 2010، ص 3–4.

[2] بن عبد الرحمان البشير، شرفة حكيمة، ***"تقييم تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي عن طريق مدخل الفروع الإسلامية: المصرف السعودي الفرنسي نموذجا"***، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3،م 18، ع 28، مارس 2022، ص 185.

[3] خالد طاهري، لخضر أوصيف، ***"دور النوافذ الإسلامية في توطين المصرفية الإسلامية: تجربة بعض الدول"***، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، م 9، ع 2، سبتمبر 2024، ص 386.

- يمثل الفرع الإسلامي في المصرف التقليدي خطوة متقدمة في مسار التحول نحو الصيرفة الإسلامية، مقارنة بالنافذة الإسلامية في المصرف التقليدي التي تعتبر مرحلة أولية في هذا التحول المطلوب, يمكننا اعتبار النوافذ والفروع الإسلامية كوسائل للانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية البحتة.
- إن الهيكلية الإدارية والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من المصرف التقليدي أكبر وأعظم من الهيكلية والكادر الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في مصرف تقليدي، بل إنها في بعض المصارف تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في المصرف. وهو ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات المصرف الأم ، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات المصرف التقليدي الذي فتحت فيه[1].

المطلب الثالث: صناديق الإستثمار الإسلامية

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية من الوسائل الأخرى التي تبنتها البنوك التقليدية

أولا: تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية

صناديق الاستثمار هي وعاء استثماري لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية وهذا ما لا يستطيع الأفراد تحقيقه، فهي أحد الأسباب الحديثة في إدارة الأموال، وذلك وفقا لرغبات المستثمرين واحتياجاتهم الخدمية ودرجة تقبلهم للمخاطر لتحقيق المزايا التي لا يمكن تحقيقها منفردين مما يعود بالفائدة على المصرف أو على الشركة التي تؤسس صناديق الاستثمار وعلى المدخرين وعلى الاقتصاد الوطني ككل، وهي وسيلة لتمويل عمليات الاقتصاد الوطني عن طريق ربط المدخرات الوطنية بأسواق المال بما يحقق حماية للمستثمرين فهي وجدت خصيصا لخدمة فئة معينة من المستثمرين وبخاصة صغار المدخرين بإيجاد وسيلة لتنويع استثماراتهم بصورة لا تتاح إلا بوجود محفظة مالية كبيرة"[2].

تقوم صناديق الاستثمار الإسلامية باستثمار أموالها في أدوات مالية غير منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا المجال قدمت التعاريف الآتية:

- مصطلح "صندوق الاستثمار الإسلامي" يعني وعاء مشترك يسهم فيه المستثمرون بأموالهم الفائضة لغرض استثمارها لكسب الأرباح الحلال بما يتفق تماما مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويجوز للمشتركين في

[1] عبد الرحمان روان، ***"واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات"***، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع 9، أفريل 2021، ص 204.

[2] عبد الغفار حنفي، ***"إستراتيجية الاستثمار في بورصة الأوراق المالية"***، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 45.

الصندوق الحصول على وثيقة تثبت اشتراكهم وتؤهلهم للحصول على الأرباح تناسب ما حصل فعلا من قبل الصندوق.

يمكن أن تسمى هذه الوثائق شهادات، وحدات، أسهم أو يمكن إعطاء أي اسم آخر، مع مراعاة صحتها الشرعية وفق شرطين أساسيين:

أ- بدلا من الحصول على معدل عائد ثابت مقيد مع القيمة الاسمية، يتم الحصول على عائد بالتناسب مع ما حصل فعلا من قبل الصندوق. أي على الأعضاء الدخول في الصندوق مع فهم واضح بأن يرتبط العائد على مساهمتهم مع الأرباح الفعلية المحققة أو الخسائر التي يتكبدها الصندوق. إذا كان الصندوق يكسب أرباحا طائلة، فإن العائد على مساهمتهم سيرتفع حسب كل حصة. ومع ذلك في حالة الصندوق يعاني من الخسارة سيكون عليهم تشاركها أيضا، إلا إذا تسبب في خسارة عن إهمال أو سوء إدارة، في هذه الحالة إدارة الصندوق سوف تكون عرضة للتعويض لهم.

ب-حتى المبالغ المجمعة يجب أن تستثمر في الأعمال التجارية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية. فهذا يعني أنه ليس فقط تقيد قنوات الاستثمار بالشريعة، ولكن أيضا الشروط المتفق عليها معهم يجب أن تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية[1].

- تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية "أحد المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الاتفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات والتعليمات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية[2].

وبناءاً على ماسبق فإن صناديق الإستثمارية الإسلامية تتفق مع صناديق الإستثمار التقليدية من حيث المبدأ، وهو تجميع الأموال من المستثمرين في صور أسهم أو وحدات من استثمارها، وكذلك تميزها بالشخصية المعنوية المستقلة عن أصحاب الوحدات وعن الجهة المنوطة بإدارتها.

ثانيا: النشأة التاريخية لصناديق الاستثمار الإسلامية

يرجع الفضل للبنوك الإسلامية في ظهور صناديق الاستثمار الإسلامية، فبعدما نجحت هذه البنوك في جذب الأموال وإعادة استثمارها وفق صيغ الاستثمار الإسلامية أصبحت تبحث عن أوعية جديدة

[1] ودية فاطمة، كحلي فتيحة، ***"طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة"***، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس تونس، 27-29 جوان 2013، ص4.

[2] سعيدي فاطمة الزهراء، قويدر الويزة، ***"صناديق الاستثمار الإسلامية: دراسة حالة صندوق الراجحي للأسهم السعودية"***، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، م 5، ع 10، سبتمبر 2018، ص 106-107.

لجذب مزيد من الأموال وإعادة استثمارها وهذا ما دفع بالحكومة الأردنية إلى استخدام سندات المقارضة الشرعية عام 1981 ، ثم تبع ذلك الكثير من الندوات تحت إشراف مجموعة دلة البركة بمشاركة العديد من الفقهاء والباحثين أهمها الندوة التأسيسية التي انعقدت في تونس في نوفمبر 1984 والتي وضعت قواعد تأسيس شركتي التوفيق للصناديق الاستثمارية والأمين للأوراق المالية واللذان قاما بإعداد أول صناديق استثمار في حلتها الإسلامية، وبعد ذلك توالت إنشاء العديد من الصناديق الاستثمارية الإسلامية في عديد من دول العالم حتى وصل حجم تعاملاتها بحلول نهاية عام 1996 مليار ونصف دولار أمريكي[1]، فيما بلغت قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية في بداية عام 2022 حوالي 200 مليار دولار أمريكي.

ثالثا: خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية

لقد تضمنت التعاريف السابقة والمتعلقة بصناديق الإستثمار الإسلامية أهم الخصائص المميزة لها، والتي يمكن توضيحها في مايلي[2]:

- تتمتع صناديق الإستثمار الإسلامية بشخصية معنوية مستقلة عن المستثمرين مالكي الوحدات الإستثمارية وعن الجهة المكلفة بإدارتها، وبالتالي فهي مؤسسة لها صفة قانونية وشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسبي مستقل؛
- يلتزم الصندوق في معاملاته وتصرفاته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفاتوى والمقررات والتوصيات الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات الفتوى في المسائل المعاصرة المتعلقة بمعاملات الصندوق، كما يلتزم بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة
- على هذه الصناديق ما دامت لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وإن وجد تعارض يجب إزالته؛
- تقوم على أساس عقد المضاربة الشرعية، فالمستثمرون المكتتبون في رأس مال الصندوق يمثلون في مجموعة رب المال، الذي يوافق على تعيين الجهة المصدرة التي تقوم بدور المضارب لإدارة الصندوق وفقاً لأحكام المضاربة الشرعية وشروط نشرة الإكتتاب أو لائحة الصندوق.

توظف أموال الصندوق وفقاً للضوابط والمعايير الإسلامية في مجال الإستثمار المباشر وغير المباشر، وذلك طبقاً لصيغ الإستثمار الإسلامية.

[1] دوابة محمد أشرف، ***"صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"***، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 57.

[2] كروش نور الدين، دقيش جمال، أولاد إبراهيم ليلى، ***"دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية"***، مجلة التنمية والاحتراف للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، م 5، ع 1، جوان 2020، ص 4.

رابعا: انواع صناديق الاستثمار الإسلامية[1]

يمكن تقسيم صناديق الاستثمار الاسلامية حسب معيارين وهما تشكيلة المحفظة المكونة من طرف الصندوق وإمكانية الصندوق في استرداد أمواله وزيادة رأس ماله.

1- من حيث استرداد الشهادة وعمر حياة الصندوق:

تنقسم صناديق الاستثمار الاسلامية من حيث استرداد الشهادة وعمر حياة الصندوق إلى نوعين وهما صندوق الاستثمار الاسلامي المفتوح والمغلق.

أ- صناديق الاستثمار المفتوحة

كما تسمى أيضا صناديق الاستثمار المشتركة، وهي صناديق يتم إنشاؤها من شركة استثمار أو بنك أو شركة تأمين وتقوم بإصدار عدد غير ثابت من الحصص التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية ، وتقوم إستراتيجية هذا النوع من الصناديق بإصدار أسهم جديدة كلما استثمر مستثمر أموالا إضافية في هذا الصندوق، فتصدر له أسهما بقيمتها. يمكن إعادة بيع هذه الأسهم لصندوق الاستثمار الذي أصدرها حسب القيمة الصافية للأصل عند البيع. ويتم تقييم أسهم هذه الصناديق يوميا بناء

على القيمة الصافية لموجودات الصندوق، كما يعطي صندوق الاستثمار المشترك شهادة أسهم للمساهم فيه مباشرة أو من خلال وسيط في سوق الأوراق المالية.

ب-صناديق الاستثمار المغلقة

هي تلك الصناديق التي تنشئها شركات المساهمة وأطلق عليها وصف مغلقة لأنها تصدر عددا ثابتا من الحصص يتم تداولها في السوق المالية، كما تعتبر أول نوع ظهر من صناديق الاستثمار وهي مقتصرة على فئة محددة من المستثمرين لها هدف محدد وفترة زمنية محددة وفي نهاية تلك الفترة تتم تصفية الصندوق وتوزع عوائده المحققة على المشتركين فيه، ويمكن لأي مشترك في الصندوق أن يبيع ما يمتلكه من أصول في الصندوق في سوق الأوراق المالية عن طريق السماسرة.

2- من حيث تشكيلة المحفظة:

توجد عدة أنواع لصناديق الاستثمار الاسلامية، من حيث تشكيلة المحفظة أهمها ما يلي:

- صناديق الأسهم الاسلامية:

[1] سعيدي فاطمة الزهراء، قويدر الويزة، ***"صناديق الاستثمار الإسلامية: دراسة حالة صندوق الراجحي للأسهم السعودية"***، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.

ظهرت صناديق الاستثمار الاسلامية بالاسهم استجابة لرغبات دوي الالتزام من المسلمين الذين يحرصون على المباح من الدخل، يقوم عمل الصندوق على مبادئ أساسية وهي:

- الاستثمار في أسهم الشركات التي يكون نشاطها مباحا، إلا أن الفقهاء اختلفوا في الشركات التي أصل عملها ،مباح، ولكنها تمارس بعض الأعمال المحرمة، كأن تقترض بالفائدة، أو تودع أموالها بالفائدة، حيث رأى البعض عدم الاستثمار في أسهمها.
- لا بد أن لا يمارس مدير الصندوق عمليات غير جائزة مثل البيع القصير للأسهم أو الخيارت المالية، أو الأسهم الممتازة.

- صناديق المرابحة:

تقوم صناديق المرابحة على التمويل بالآجل بطريقة المرابحة خاصة في أسواق السلع الدولية، ويكون تاريخ العملية قصيرا في أغلب الحالات لا يتعدى ستة أشهر.

- صناديق السلم:

السلم بيع يؤجل فيه قبض البيع ويعجل فيه قبض الثمن، ويمكن توليد الربح من طرف صناديق الاستثمار الاسلامية عن طريق الدخول في عقود السلم مثل القمح، الشعير، الزيوت...الخ.

- صناديق الاجارة:

هي صناديق اسلامية تقوم باستخدام الأموال المكتتبة في شراء الأصول وتأجيرها لمدة طويلة إلى العملاء ذوي الملاءة بحيث تولد دخلا مستقرا على الاستثمار وتبقي ملكية هذه الاصول للصندوق كما يتم تحصيل الاجارات التي تعد مصدر دخله من المستخدمين للأصول وتوزع بالنسب على المكتتبين إذ يحص كل مكتتب على شهادة تضمن وتحدد نسبة ملكيته في الصندوق.

- صناديق المضاربة:

هي صناديق اسلامية تقوم بتنظيم محفظة استثمارية تفي باحتياجات عملائها الذين يرغبون في استثمار أموالهم عن طريق عقد المضاربة لذا فإن الأساس الشرعي التعاقدي يكمن في تلك الاتفاقية التي يكون فيها المستمر رب المال وإدارة الخدمات للصناديق الاسلامية هي المضارب مع إمكانية أن يقدم المستثمر الواحد رؤوس أموال متعددة تستخدم في مضاربات مستقلة.

- الصناديق المختلطة:

وهي تلك الصناديق التي تجمع الاموال وتوظفها في كل الانواع السابقة.

خامسا: النشاط الاستثماري لصناديق الاستثمار الإسلامية

يمر النشاط الاستثماري في صناديق الاستثمار الإسلامية بالمراحل الآتية[1]:

- تقوم المؤسسة المالية الإسلامية الراغبة في إنشاء صناديق استثمار بالبحث عن مشروعات اقتصادية معينة، أو نشاط معين، وإعداد دراسة للجدوى الاقتصادية للاستثمار فيها؛

- بعد ذلك تقوم تلك المؤسسة المالية بتكوين صندوق استثماري تحدد أغراضه، تعد نشرة الإصدار التي تتضمن كافة التفاصيل عن نشاط الصندوق، مدته، شروط الاستثمار فيه، وحقوق والتزامات مختلف الأطراف المشاركة فيه؛

- يتم تقسيم رأس مال الصندوق الاستثماري إلى صكوك مضاربة (وحدات) متساوية القيمة الاسمية وطرحها للجمهور للاكتتاب فيها، ويعتبر كل مكتتب في هذه الصكوك شريكا بحصة شائعة في رأس مال الصندوق بنسبة الحصص التي يمتلكها في رأس المال. تصدر هذه الصكوك عادة اسمية وليست لحاملها، ويجوز تداولها والتصرف فيها بالبيع والهبة والرهن وغير ذلك من التصرفات المقررة شرعا للمالك؛

- بعد تلقي الجهة المصدرة للصندوق لأموال المكتتبين وتجميعها، تبدأ في استثمارها في المجالات المحددة في نشرة الإصدار*، وعند تحقق الأرباح يتم توزيعها على أصحاب صكوك المضاربة بالنسبة والكيفية المتفق عليها، كما تقوم بتصفية الصندوق في الموعد المحدد لذلك؛

- يمثل الصك أو الوحدة الاستثمارية ملكية حصة شائعة في الصندوق وتستمر هذه الملكية طيلة مدتها ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعا للمالك في ملكه من بيع وهبة وإرث وغيرها.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، ***"صناديق الاستثمار: دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي"***، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر "الأسواق المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل"، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 15–17 ماي 2005، ص 814–815.

خلاصة الفصل الأول:

التمويل الإسلامي يمثل نظاما ماليا متكاملا ومتميزا، يقوم على أسس شرعية وأخلاقية تجعله مختلفا جوهريا عن النظام التمويلي التقليدي. ويستمد هذا النظام خصوصيته من المبادئ التي يبنى عليها، وفي مقدمتها تحريم الربا (الفائدة)، وتقاسم المخاطر بين أطراف العقد، وربط التمويل بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية، بما يعزز من الارتباط الوثيق بين العمليات المالية والواقع الإنتاجي، ويجنب الاقتصاد مظاهر المضاربة والانفصال عن الأسس الواقعية.

وقد مكن هذا الإطار الشرعي من تطوير مجموعة من الصيغ التمويلية الشرعية، مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع، والإجارة، والتي أثبتت فعاليتها في تلبية الاحتياجات التمويلية المتنوعة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإسهام في دعم القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

كما أثبت التمويل الإسلامي دوره الفعال في تحقيق الشمول المالي، من خلال استقطاب فئات من المجتمع تحجم عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية، إلى جانب المساهمة في الاستقرار المالي والاجتماعي، عبر تمويل مشاريع ذات بعد تنموي حقيقي وتجنب الأدوات المالية عالية المخاطر.

وفي ظل هذا التوجه، سعت العديد من البنوك التقليدية إلى إدماج التمويل الإسلامي ضمن هياكلها، مستفيدة من الإقبال المتزايد عليه عبر ثلاث آليات رئيسية هي: النوافذ الإسلامية، الفروع الإسلامية، وصناديق الاستثمار الإسلامية، التي تختلف فيما بينها من حيث درجة الاستقلال الإداري والمالي وطبيعة الخدمات.

الفصل الثاني

تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر– دراسة حالة BNA وكالة تيارت

المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لنافذة التمويل الإسلامي في بنك الوطني الجزائري

تمهيد

يشهد القطاع المصرفي في الجزائر تحولا تدريجيا نحو دمج آليات التمويل الإسلامي ضمن البنوك التقليدية، في إطار سعي الدولة إلى تنويع الأدوات المالية وتلبية تطلعات شريحة واسعة من المواطنين الذين يفضلون التعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد جاء هذا التوجه في ظل تزايد الوعي الديني والطلب المجتمعي على منتجات مصرفية تراعي القيم الإسلامية، لا سيما في مجتمع يُعد الإسلام فيه الدين الرسمي والأغلبية فيه من المسلمين.

وقد بدأت البنوك التقليدية في الجزائر، منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بفتح نوافذ إسلامية تسمح بتقديم منتجات تمويلية بديلة، مثل المرابحة، والإجارة، والمشاركة، والتمويل العقاري الإسلامي، دون الحاجة إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة. وهو ما يعكس توجها رسميا نحو الاستفادة من التجارب المصرفية العالمية، مع الحفاظ على الخصوصية الدينية والثقافية الوطنية.

المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية في الجزائر

المطلب الأول: الإطار التنظيمي والتشريعي للتمويل الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية

قام بنك الجزائر بإصدار القوانين لممارسة البنوك ألية التمويل الإسلامي وهي كتالي:

اولا: التنظيم رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018[1]

يعتبر النظام 18-02 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلق بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية حيث نص صراحة في المادة 01 منه على: "يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد"، وبذلك يكون هذا النظام قد أشار لأول مرة إلى إمكانية قيام البنوك بالعمليات المصرفية دون تحصيل للفوائد التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية هي كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات التي تندرج ضمن العمليات المذكورة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال الودائع وعمليات توظيف الأموال و التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أ و تسديد فوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة المشاركة، المضاربة، الإجارة الاستصناع، السلم ، وكذا الودائع في حساب الاستثمار، ويتعين على البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تقديم منتجات مالية تشاركية تقديم معلومات وافية دعما لطلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر منها : بطاقة وصفية للمنتج، رأي مسؤول المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

ويقصد بشباك المالية التشاركية دائرة ضمن بنك معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، ويتمثل الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية في الفصل المحاسبي بين شباك المالية التشاركية والأنشطة الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات الزبائن ضمن شباك المالية التشاركية عن باقي حسابات زبائنهم.

كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة وبعد حصولها على ترخيص مسبق من بنك الجزائر الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف هيئة وطنية مؤهلة قانونا لذلك، غير أن النظام لم ينص على الجهة المخولة لإنشاء هذه الهيئة.

[1] مهدواي حنان، ***"التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر"***، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، م 6، ع 1، 31 مارس 2022، ص 497-498.

إن النظام 18-02 لم يجد طريقه للتطبيق لعدة اعتبارات أهمها التغييرات السياسية التي حصلت وأدت إلى إجراء انتخابات رئاسية نهاية عام 2019، قبل أن يدخل الإقتصاد العالمي في صراع مع وباء كورونا المستجد والذي رافقه انخفاض كبير في أسعار النفط وما صاحبه من آثار في الجانب الاقتصادي للبلاد، غير أن ذلك كله لم يمنع من إصدار النظام 200-2002 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

ثانيا: التنظيم رقم *02-20* المؤرخ في 15 مارس 2020[1]

في إطار تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية أصدر بنك الجزائر النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتكون هذا النظام من 24 مادة، وتتمثل أهم هذه المواد في:

- المادة 02: قدم تعريف للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حيث عرفها على أنها" هياكل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد"، بمعنى أن تكون هذه العمليات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- المادة 04: حدد منتجات الصيرفة الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تقديمها لعملائها، وهي كما يلي: المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ السلم؛ الاستصناع؛ حساب الودائع؛ الودائع في حسابات الاستثمار. وما يمكن ملاحظته هنا هو أن بنك الجزائر لم يرخص للبنوك والمؤسسات المالية للعمل بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالمزارعة، المساقاة، المغارسة وغيرها من الأدوات التمويلية الأخرى التي تستخدمها المصارف الإسلامية، والسؤال يبقى مطروح هنا لماذا لم يرخص بنك الجزائر للعمل بهذه الصيغ؟ خاصة وأنه توجد العديد من المصارف الإسلامية في العالم تقدم هذا النوع من التمويلات والتي يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.
- من المادة 05 إلى المادة 12: قدم تعريفات لمنتجات الصيرفة الإسلامية، التي تم الإشارة إليها في المادة 04.
- المواد 13—15—15—16: بنك الجزائر يحدد شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر، والتي تم توضيحها سابقا.
- المادة 17: في هذه المادة بنك الجزائر قدم تعريف لشباك الصيرفة الإسلامية ويقصد بها" على أنها هيكل ضمن بنك او مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"، كما يشدد بنك الجزائر على أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأولى للبنك أو المؤسسة المالية.
- المادة 23: يحد أن بنك الجزائر قد ألغي النظام السابق رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018

[1] سليمة بن زكة، عزالدين شرون، ***"واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر"***، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، م 10، ع 2، 2022، ص 299.

في الأخير يمكن القول أنه وبالرغم من الجوانب الإيجابية التي تضمنها هذا التنظيم، إلا أنه يشوبه العديد من النقائص، وبالتالي يجب أن يدعم هذا التنظيم بتنظيمات أخرى خاصة فيما يتعلق بأساليب رقابة بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية ولحد الآن لازالت المصارف الإسلامية في الجزائر تخضع لنفس أساليب الرقابة التي تطبق على البنوك التقليدية دون الإسلامية، دون تمييز، وبالتالي فهو لا يراعي خصوصيتها المتميزة.

ثالثا: متطلبات فتح النوافذ التمويل الإسلامي

1. **متطلبات قانونية:** لقد أوضح التشريع الجزائري المتطلبات القانونية اللازمة لفتح نافذة إسلامية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- أن تسلم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة لأحكام الشريعة كإذن بالموافقة يمنح من خلاله بنك الجزائر موافقته الأولية ليضيف البنك منتج جديد لمعاملاته.
- بطاقة وصفية للمنتوج: يتم من خلالها تحديد نوع المنتج أو الخدمة المراد تقديمها، أسلوب تطبيق المنتج أو الخدمة مع توضيح جميع الشروط اللازمة التي تلحق بالمنتج من تعريف وعمولات ومكافئات وغيرها من التفاصيل.
- تقرير مسؤول رقابة المطابقة يحمل رأي إيجاري؛ يؤكد فيه عدم مخالفة هذا المنتوج للأحكام التشريعية المنظمة لعمل المؤسسات المالية.
- بيان استقلالية النافذة المراد إنشاؤها محاسبيا وماليا عن باقي أقسام البنك من خلال تقديم هيكل تنظيمي مبدئي مرفق بقائمة المستخدمين المخصصين حصريا لذلك يوضح فيه ضمان الاستقلالية.

2. **متطلبات شرعية:** كما أشرنا بأن أهم ما يميز النوافذ الإسلامية هو التزامها الشرعي في تعاملاتها المصرفية، ولضمان هذا الشرط الأساسي فيجب أن تتوفر على ما يلي[2]:

أ. **مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية:** ويسهر على تحقيق هذا الشرط الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك وتقييم مدى مطابقة المنتجات للأحكام الشرعية التي تعتزم المؤسسة المالية على تقديمها، ولا يقتصر الأمر على الرقابة القبلية فقط بل تكون الرقابة مستمرة أثناء التطبيق وما بعد التطبيق لضمان سلامة التنفيذ.

[1] النظام رقم 02-20، مؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ***"الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"*** ، عدد 16، صادر بتاريخ 24 مارس 2020، ص34.

[2] خطوي منير، عمر بن موسى، ***"النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر"***، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، م 5، ع 2، سبتمبر 2021، ص 94–95.

ب. **إنشاء هيئة رقابة شرعية:** يتعين على البنوك التقليدية التي تعتزم على فتح نوافذ إسلامية أو فروع أن تقوم بتعيين هيئة رقابة شرعية من طرف الجمعية العامة للبنك من أجل تحقيق الاستقلالية لها، والتي تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء وتختص هذه الهيئة في وضع الفتاوى والإرشادات والتعليمات اللازمة لمطابقة النوافذ الإسلامية وتعاملاها للأحكام الشرعية بصفة مستمرة وإثباتها في تقرير يقدم للجهات المعنية بالأمر.

ج. **التدقيق الشرعي:** ويتم التدقيق الشرعي بالمراقبة البعدية والقيام على تطبيق الحوكمة الشرعية داخل النافذة الإسلامية، من خلال تتبع مدى التزام الفرع بتنفيذ تعليمات الهيئة الشرعية، وهنا يستحسن وجود تدقيق شري داخلي يتم من طرف لجنة داخلية للبنك ويتم إتباعه بتدقيق شرعي خارجي مستقل لضمان الشفافية والتأكد التام من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية.

3. متطلبات مالية وإدارية:

أ. **متطلبات مالية ومحاسبية:** لخص نص المادة السابعة عشر من النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية التنظيم المالي لشبابيك الصيرفة الإسلامية أهم الشروط المالية التي يجب أن توفرها النافذة الإسلامية، نذكرها فيما يلي[1]:

- ✓ الاستقلالية المالية؛ أن يكون رأس مال النافذة الإسلامية مستقلا تماما عن رأس مال البنك الأم.
- ✓ وضع نظام خاص بالمحاسبة لشباك الصيرفة الإسلامية وفصله عن نظام المحاسبة الخاصة بهياكل البنك؛ أي الفصل في الدفاتر المحاسبية وذلك لاختلاف المعاملات المالية التي لا تتعامل بالربا عكس باقي معاملات البنك الربوية.
- ✓ وضع أنظمة حاسوبية مستقلة قائمة على مبادئ الشريعة لسير معاملات النافذة الإسلامية.
- ✓ الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية وأنجع المعايير المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية في باقي الدول؛ وتطبيقه في النوافذ الجزائرية.
- ✓ إعداد تقارير دورية وجمع البيانات والمستندات اليومية الخاصة بالنوافذ الإسلامية وتقديمها لبنك الجزائر، الهيئة
- ✓ الشرعية وباقي الجهات المعنية؛ وذلك لتعزيز الاستقلال المالي والمحاسبي للنافذة الإسلامية.
- ✓ فصل حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية على باقي الحسابات؛ لضمان عدم اختلاط الأموال.

[1] فريدة ختير، ***"الضوابط القانونية للشبابيك المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري"***، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، م 13، ع 3، جوان 2021، ص 325-326.

ب. **متطلبات إدارية:** يتطلب فتح نافذة إسلامية إلى جانب المتطلبات القانونية، الشرعية والمالية؛ الأخذ بالإجراءات الإدارية في البنك كما هو مبين فيما يلي[1]:

- ✓ تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا.
- ✓ تعيين لجنة إدارة مهتم بشؤون النافذة وفق المبادئ الشرعية، مع التحديد المسبق لمتعاملين مختصين.
- ✓ توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين، واعتماد مبدأ الكفاءة، القناعة والالتزام بأحكام الشريعة كمبدأ رئيسي
- ✓ للتوظيف.
- ✓ إعداد برامج تدريبية وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في العقود والضوابط الشرعية مع دراسة الفرص
- ✓ الاستثمارية واستحداث أساليب تمويلية وفق الشريعة الإسلامية.
- ✓ تطبيق معايير الهيئات المختصة والمتوافقة مع المعايير الدولية لتحسين أساليب معالجة الإيرادات والمصاريف
- ✓ وطبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية.

المطلب الثاني: التمويل الإسلامي على مستوي النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية

شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا في تقديم خدمات التمويل الإسلامي، وذلك عبر مجموعة من البنوك التي تقدم هذه الخدمات إما من خلال نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية أو عبر بنوك متخصصة في هذا المجال.

أولا: حصة التمويلات الإسلامية في السوق المصرفي الجزائري

شهد التمويل الإسلامي في الجزائر نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة، مدعوما بتزايد الطلب المجتمعي والإصلاحات الحكومية. فقد توسع هذا النشاط داخل البنوك من حيث الحجم وتنوع المنتجات، ويظهر هذا التطور دخول التمويل الإسلامي مرحلة مساهمة فعلية في تمويل الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي.

[1] صالح مفتاح، فريدة معارفي، ***"نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات – تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا"***، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، م 4، ع 3، مارس 2014، ص 271–272.

الجدول رقم (2-1): حجم التمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري(2020-2023) (مليار دينار)

حجم التمويلات / السنوات	2020	2021	2022	2023
القطاع المصرفي ككل	*11180,2*	*9792,1*	*10112,3*	*10694,9*
التمويل الإسلامي	*302,4*	*365,9*	*393,9*	*458,5*
النسبة	*2.70%*	*3.74%*	*3.89%*	*4.29%*

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2024.

الشكل رقم (2-1): حجم التمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري (مليار دينار)

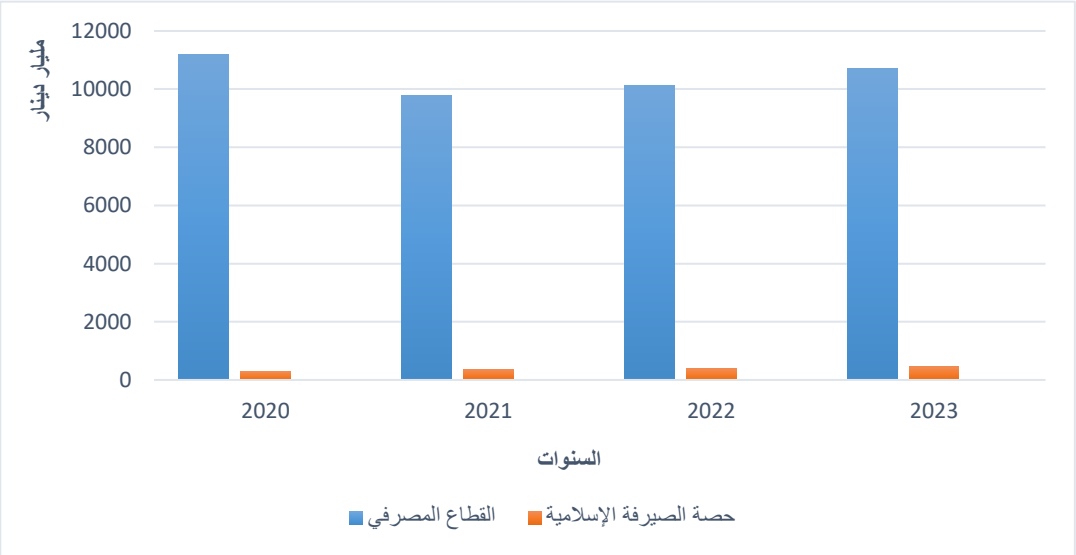

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (2-1)

يشير الجدول إلى تطور ملحوظ في حجم التمويلات الإسلامية داخل القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، سواء من حيث القيمة المطلقة أو من حيث نسبة مساهمتها في إجمالي من إجمالي القروض الممنوحة للإقتصاد.

ففي عام 2020، لم يتجاوز حجم التمويلات الإسلامية 302.4 مليار دينار جزائري، ما يمثل 2.70% فقط من إجمالي القروض الممنوحة للإقتصاد غير أن هذه الحصة ارتفعت تدريجيا في السنوات الموالية، لتبلغ 458.5 مليار دينار في عام 2023، أي بنسبة 4.29% من إجمالي القروض الممنوحة للإقتصاد، ويعكس هذا النمو التدريجي دخول التمويل الإسلامي مرحلة أكثر استقرارا وتوسعا، خاصة في ظل إطلاق منتجات جديدة، وتوسيع شبكة النوافذ الإسلامية، وتزايد اهتمام الأفراد والمؤسسات بالحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما يشير إلى تحسن قدرة

الصيرفة الإسلامية على المنافسة ضمن السوق المصرفي التقليدي، ونجاحها في استقطاب شرائح جديدة من المتعاملين، مما يعزز من مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (2-2): منتجات التمويل الإسلامي *(2021-2023)* (مليار دينار جزائري)

المنتجات / السنة	2021	2022	2023
المرابحة	*130,7*	*129,7*	*139,5*
المشاركة	*1,1*	*2,0*	*4,2*
المضاربة	*6,0*	*7,6*	*8,3*
الإجارة	*83,9*	*86,5*	*100,4*
السلم	*133,1*	*153.9*	*187,7*
الاستصناع	*11,1*	*14,3*	*18,5*
المجموع الكلي	*365,9*	*393,9*	*458,5*
حصة المصارف العمومية	*0.5%*	*1.6%*	*4,7%*
حصة المصارف الخاصة	*99.5%*	*98.4%*	*95,3%*

المصدر: تقرير بنك الجزائر2024 ص57.

فيما يتعلق بالمنتجات التمويل ومقارنة بسنة 2022 ارتفع حجم التمويل حيث بلغ 458.5 مليار دينار نهاية 2023 بزيادة قدرها 16.4% مقارنة بسنة 2022 أين بلغ 393.9 مليار دينار.

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة التي بلغت 15.3 مليار دينار بين سنتي 2022 و 2023 أي ما نسبته *246.9*% فإن المصارف العمومية لا تمثل سوى حصة الاقلية 4.7% من اجمالي التمويل لهذه فئة من المنتجات في النظام المصرفي وتعرف هذه الحصة نموا متواصلا حيث إنتقلت من 0.5% سنة 2021 الى 1.6% سنة 2022 لتصل الى 4.7% سنة 2023.

و يحتل السلم المركز الاول بحصة 40.9% المرابحة بنسبة 30.4% وفي المركز الثالث الايجارة بنسبة 21.9% وهذا حسب احصائيات سنة 2023.

ثانيا: النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية

قامت الحكومة الجزائرية باعتماد فكرة الشبابيك الإسلامية داخل البنوك العمومية كأحد حلول لاستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج المنظومة المصرفية في السوق السوداء لاستغلالها، حيث تم فتح اول شباك للصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري *BNA* سنة 2020، ليتم تعميمها تدريجيا في البنوك العمومية الأخرى، وفي الاتي سيتم دراسة تجربة هذه البنوك.

1- البنك الوطني الجزائري *(BNA)*: بعد حصول البنك على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بادر البنك الوطني الجزائري في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامي، ليكون بذلك أول بنك عمومي في الجزائر يتمبنى هذا النوع من المعاملات المالية الإسلامية يوم *4* أوت 2021 موجه لتمويل الأفراد، المؤسسات والمهنيين، وتتمثل فيما يلي:

يقدم البنك تسع 9 منتجات للصيرفة الإسلامية:

- حساب التوفير الإسلامي للشباب
- الإجارة المنتهية بالتمليك
- حساب التوفير الإسلامي
- الحساب الجاري الإسلامي
- حساب الاستثمار الإسلامي غير مفيد
- المرابحة (المرابحة لاقتناء السيارات، المرابحة العقارية، المرابحة لاقتناء تجهيزات)
- حساب ودائع تحت الطلب

وفي إطار جهود البنك لتطوير نشاط الصيرفة الإسلامية، تميزت السنة المالية 2023 بما يلي:

- ✓ افتتاح 05 وكالات إسلامية بكل من: وهران «1230»، بئرالعاتر «1260»، برج بوعريريج «1250»،
- ✓ المرادية «1205» وتوسيالي «970»،
- ✓ افتتاح شباكين مخصصين للصيرفة الإسلامية بوكالتي أولف «413» وتيميمون «251»،
- ✓ افتتاح 39 شباكا جديدا مخصصا في العديد من وكالات البنك المنتشرة عبرولايات الوطن،

ومع تدشين هذه الممثليات والشبابيك، أصبحت الشبكة المخصصة لنشاط الصيرفة الإسلامية للبنك تضم الآن (*15*) وكالة و(*108*) شباك.

ومن أجل إثراء مجموعة منتجاته وخدماته، أطلق البنك أربع منتجات إسلامية جديدة:

- ✓ تمويل السلم موجه للتجار، المهنيين والمؤسسات ذات النشاط التجاري أو الإنتاجي،
- ✓ منتج «استصناع – الترقية العقارية» حصريا للمرقين العقاريين،
- ✓ منتج «شهادة الاستثمار» الذي يتيح الاستثمارفي سلة المشاريع التمويلية التي يقوم بها البنك بأرباح أو بدون أرباح، منتج استصناع «داري» موجه لفئة الأفراد لتمويل عمليات بناء، توسيع أوتهيئة منزل، تأمين التكافل (تأمين الحياة تكافل «الرفيق»، تطبيق الويب الخاص بالتأمين التكافلى للتأمين على الوفاة أو الإعاقة الجزئية أو الكلية، التأمين التكافلي.....)[1].

والجدول التالي يوضح حجم التمويلات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري:

الجدول رقم (2-3): حجم التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري *(2020-2023)*

(مليون دينار جزائري)

السنة	إجمالي التمويل الإسلامي	نسبة النمو *(%)*
2020	*102*	—
2021	*1,385.42*	*+1,257.27 %*
2022	*3,637.47*	*+162.55 %*
2023	*8,771.96*	*+141.16 %*
المجموع	***13,896.85***	—

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الوطني الجزائري.

بدراسة الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه، يتضح أن التمويل الإسلامي عرف نموا مستمرا وبنسب معتبرة خلال السنوات الثلاث الأولى من انطلاقه. فقد انتقل من *102* مليون دينار سنة 2020 إلى*1,385.42* مليون دينار في 2021، ليواصل ارتفاعه ويصل إلى *3,637.47* مليون دينار في سنة 2022.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz (تاريخ الاطلاع 2025/05/25)

ويعزى التطور الى التحول في توجهات البنوك نحو التمويل الإسلامي، والإقبال المتزايد من طرف العملاء على اقتناء منتجات الصيرفة، حيث وجدوا في هذه الصيغ بديلا متوافقا مع قناعاتهم الدينية يغنيهم عن المعاملات الربوية التي تميز النظام التقليدي.

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*): بتاريخ 29 سبتمر 2020 تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وفي 16 مارس 2021 شرع البنك رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ويضم حاليا 60 فرعا وشباكا عبر مختلف ربوع الوطن.

ويقوم البنك بتقسم بمجموعة من المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مصنفة إلى صنفين، وهي كما يلي:

- ✓ الصنف الأول خاصة بالحسابات ويشمل ما يلي: حساب توفير أشبال إسلامي؛ حساب جاري إسلامي؛ حساب الشيك إسلامي؛ حساب ادخار إسلامي استثماري؛ حساب توفير إسلامي.
- ✓ أما الصنف الثاني فيشمل مجموعة من المنتجات لصيغة المرابحة وتتمثل في: المرابحة لوسائل النقل؛ المرابحة للصفقات العمومية المرابحة للأشغال؛ المرابحة للصادرات؛ المرابحة للمواد الأولية؛ المرابحة للإنتاج الفلاحي؛ المرابحة غلتي؛ مرابحة العناد المهني[1].

3- القرض الشعبي الجزائري (*CPA*): في 25 أكتوبر 2020 شرع البنك الشعبي الوطني في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته "174 بوادي حيدرة " بالجزائر العاصمة، بعد أن تم المصادقة عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وكذا حصوله على المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى، بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر، ويضم حاليا 104 شباكا عبر مختلف فروعه، تتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى الفرض الشعبي الوطني عمليات لتمويل الأفراد، المؤسسات والشركات، وهي كالتالي:

- الحساب الجاري الإسلامي؛
- حساب الصك الإسلامي؛
- حساب التوفير الإسلامي؛
- المرايحة عقار؛
- المرابحة سيارة؛
- المرابحة تجهيز[2].

[1] الموقع الرسمي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية: https://www.badrbanque.dz (تاريخ الاطلاع 2025/05/25)
[2] الموقع الرسمي للبنك القرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-banque.dz (تاريخ الاطلاع 2025/05/25)

والجدول التالي يوضح حجم التمويلات الإسلامية في البنك الشعبي الوطني:

الجدول رقم (2-4): حجم التمويل الإسلامي في البنك الشعبي الوطني *(2020-2023)*

(مليون دينار جزائري)

السنة	إجمالي التمويل الإسلامي (مليون دج)	نسبة النمو *(%)*
2022	*286*	—
2023	*1,662*	*+481.12 %*
2024	*7,154*	*+330.41 %*
المجموع	***9,102***	—

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الشعبي الوطني.

شهد نشاط التمويل الإسلامي في بنك *CPA* نموا ملحوظا خلال الفترة 2022-2024، مما يدل على انتقاله من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التوسع التدريجي واعتماده كأحد المكونات الرئيسية في استراتيجية البنك.

ففي سنة 2022، بلغ إجمالي التمويل الإسلامي حوالي *286* مليون دينار جزائري، وهو حجم محدود يعزى إلى حداثة التجربة، وضعف الإقبال نتيجة محدودية انتشار النوافذ الإسلامية، وقلة المنتجات المطروحة، إلى جانب الحاجة إلى توعية الزبائن.

مع بداية سنة 2023، حدثت قفزة نوعية في الأداء، حيث ارتفع حجم التمويل إلى *1,662* مليون دج، أي بنسبة نمو تجاوزت *481%* مقارنة بالسنة السابقة. هذا التحسن يعود إلى توسع شبكة الشبابيك الإسلامية التي بلغت *98* شباكا، بالإضافة إلى تنويع المنتجات الإسلامية، وزيادة الجهود التسويقية الموجهة لشرائح مهنية ومؤسساتية.

وفي سنة 2024، واصل النشاط نموه الكبير، حيث بلغ إجمالي التمويل *7,154* مليون دج، بزيادة تقارب *330%* عن سنة 2023. ويعكس هذا التطور اعتماد البنك على سياسة توسعية أكثر وضوحا، من خلال افتتاح أول وكالة مخصصة بالكامل للتمويل الإسلامي، إلى جانب رفع عدد المنتجات إلى 12 منتجا، شملت مجالات حيوية كالعقار، التجهيزات، السيارات، والقرض الحسن، مما ساهم في استقطاب قاعدة أوسع من العملاء.

4- **الصندوق الوطني للتوفير والاحباط (*CNEP*):** بعد أن تحصل البنك الوطني للتوفير والاحتياط على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية في سبتمبر 2020 نطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في نوفمبر 2020 ويضم *118* شباكا اسلاميا كما يقوم البنك بتوفير ثلاث منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أصل ثمانية (8) منتجات قام بنك الجزائر بترخيص تسويقها ضمن النظام 02/20 وتتمثل فيما يلي:

- الحساب الجاري الإسلامي؛
- حساب الشيك الإسلامي؛
- إجارة تمليكية[1].

5- البنك الخارجي الجزائري (*BEA*): أطلق بنك الجزائر الخارجي أول نافذة للصيرفة الإسلامية يوم 30 ديسمبر 2021 على مستوى نافذتين إسلاميتين على مستوى فروعه في كل من فرع "عين الدفلة " وفرع "العلمة" فرعه الرئيسي بالجزائر العاصمة بالتوازي مع فتح لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ويضم 58 فرعا اسلاميا، كما يقدم بنك الجزائر الخارجي (*BEA*) مع (07) منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمرابحة السيارات مع أحكام الشريعة الإسلامية المرايحة العقارية؛ مرايحة السلع الاستهلاكية؛ حساب التوفير الإسلامي وغيرها من المنتجات المتوافقة ليكون بذلك خامس بنك عمومي يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية بعد كل من البنك الوطني الجزائري، بنث الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[2].

والجدول التالي يوضح حجم التمويلات الإسلامية في البنك الخارجي الجزائري:

الجدول رقم (2-5): حجم التمويل الإسلامي في البنك الخارجي الجزائري (*2020-2023*) (مليون دينار جزائري)

البيان	2022	2023
تمويل الأفراد	*97*	*852*
مرابحة عقارية	*92*	*657*
مرابحة سلع استهلاكية	*5*	*196*
تمويل المؤسسات	/	*6,743*
إجارة تجهيزات	/	*101*
مرابحة سلع تجارية	/	*2,010*
سلم	/	*4,632*
المجموع	**97**	**7,595**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الخارجي الجزائري.

[1] الموقع الرسمي للبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحباط: https://www.cnepbanque.dz (تاريخ الاطلاع 2025/05/25)
[2] الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري: https://www.bea.dz (تاريخ الاطلاع 2025/05/25)

شهد نشاط التمويل الإسلامي في البنك الخارجي الجزائري تطورا كبيرا بين سنتي 2022 و2023، ما يعكس بداية فعلية لاعتماد هذا النوع من التمويل ضمن التوجهات الاستراتيجية للبنك.

في سنة 2022، بلغ إجمالي التمويل الإسلامي *97* مليون دينار جزائري فقط، وتركز بالكامل تقريبًا على الأفراد، خاصة في صيغة مرابحة عقارية. وهو ما يعكس الطابع التجريبي للنشاط في هذه المرحلة، من خلال تقديم خدمات بسيطة وبنطاق ضيق.

أما في سنة 2023، فقد عرف النشاط توسعا لافتا، حيث بلغ إجمالي التمويل الإسلامي *7,595* مليون دينار جزائري، فيما يخص المنتجات المقدمة للأفراد فقد حضية مرابحة العقارية بالحصة الأكبر*657* مليون دينار.

أما فيما يخص المنتجات المقدمة لشريحة المؤسسات فقد استحودت صيغة السلم على *4,632* مليون دينار من إجمالي التمويل اي حوالي 61%.

6- بنك التنمية المحلية (*BDL*): بعد حصول البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، أطلق البنك أول نافذة إسلامية يوم 10 جانفي 2022 تحت اسم "البديل" ليصل العدد حاليا الى 163 نافذة لتسويق منتجات الصرفة الإسلامية ووكالة واحدة متخصصة فقط في الصيرفة الإسلامية تغطي هذه النوافذ 97.6% من شبكة البنك.

وهذا تكون جميع البنوك العمومية في الجزائر قد دخلت عالم الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذها الإسلامية، وهو ما يؤكد سعي الحكومة حول تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ويقدم البنك تسع منتجات (9) متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية موجه للمؤسسات، المهنيين والخواص[1]:

والجدول التالي يوضح حجم التمويلات الإسلامية في البنك الخارجي الجزائري:

الجدول رقم (2-6): حجم التمويل الإسلامي في بنك التنمية المحلية (*2020-2023*) (مليون دينار جزائري)

نوع التمويل	*2023*	*2024*
إيجار عقاري	*39.00*	*129.80*
مرابحة مركبات	*0.614*	*60.07*
مرابحة استغلال	/	/
مرابحة استثمار	/	*60.13*
مرابحة استهلاك	/	*41.26*

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz (تاريخ الاطلاع 2025/05/25)

المجموع	***39.61***	***291.06***

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك التنمية المحلية.

شهد التمويل الإسلامي في بنك التنمية المحلية تطورا لافتا بين عامي 2023 و2024، حيث سجل نموا كميا ونوعيا يعكس انتقال البنك من مرحلة التجريب المحدود إلى مرحلة التوسع الاستراتيجي في هذا النشاط. فقد ارتفع الحجم الإجمالي للتمويلات الإسلامية من حوالي *39.6* مليون دينار جزائري سنة 2023 إلى ما يفوق *291*مليون دينار سنة 2024، أي بنسبة نمو تجاوزت *635%*، وهو ما يعكس إدماجا فعليا لهذا النشاط ضمن الهيكل العام لسياسة التمويل البنكية.

وقد استمر تمويل الإيجار العقاري في تصدر صيغ التمويل المعتمدة، حيث ارتفع من 39 مليون دج إلى ما يقارب 130 مليون دج، بينما شهدت مرابحة المركبات تطورًا كبيرًا، إذ انتقلت من 614 ألف دج فقط سنة 2023 إلى أكثر من 60 مليون دج سنة 2024. كما تم ولأول مرة إدراج صيغ تمويل جديدة أبرزها مرابحة الاستثمار التي سجلت تمويلات بـ60.1 مليون دج، ومرابحة الاستهلاك التي بلغت تمويلاتها 41.26 مليون دج، وهو ما يعكس التوجه نحو تنويع العروض لتلبية حاجيات متنوعة لفئات مختلفة من الزبائن.

المطلب الثالث: التحديات وعوامل نجاح التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية

أولا: تحديات ومعيقات عمل التمويل الاسلامي البنوك التقليدية الجزائرية

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية ونشاطها على مستوى الجزائر مجموعة من المعيقات في العديد من الجوانب؛ نوجزها في النقاط التالية:

– التبعية وعدم الاستقلال التام: فهناك عملاء يتحفظون على التعامل مع مؤسسة تقدم نشاطات مزدوجة، لما فيه من شبهة اختلاط الأموال وغيرها.

– الاختلاف الشرعي حول المنتجات؛ وهذا راجع لضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية الذي يؤدي بالضرورة إلى التضارب في الفتاوى حول جواز وعدم جواز بعض الصيغ التمويلية وكيفية استخدامها. ونأخذ مثالا على هذا معضلة التورق الذي حرم التعامل بها مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالمقابل نجد بعض البلدان الإسلامية تجيز التعامل به اعتمادا على المعايير الدولية الصادرة عن الهيئات الرسمية كالبحرين وماليزيا.

– ضعف كفاءة الكوادر البشرية: جل الموظفين يتم استقطابهم من السوق التقليدي، ودون وضع الجهد الكافي لتأهيلهم وتدريبهم بالشكل الذي يلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي[1].

[1] خطوي منير، عمر بن موسى، ***"النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر"***، مرجع سبق ذكره، ص 99–100.

التحدي القانوني: إذ أن لا القانون الجبائي ولا القانون التجاري يراعي خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي، فالقانون لا يمنعه من العمل لكن يعيق نشاطه بصفة شرعية تامة.

– تحدي السياسة النقدية: أغلب الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي تعتمد أساسا على سعر الفائدة المحرم ويتم تطبيقها كما هي على المؤسسات الإسلامية ونوافذها دون مراعاة تكييفها وفق المبادئ الشرعية.

– المعيقات المحاسبية: عدم وجود نظام محاسي خاص بالمعاملات المالية الموافقة للضوابط الشرعية[1].

ثانيا: عوامل نجاح النوافذ التمويل الإسلامي

من خلال ما سبق يمكن تحديد عوامل نجاح النوافذ الإسلامية في:

– عدم التعامل بالربا، والالتزام الشرعي التام في جميع المعاملات؛ يؤدي بالضرورة لاكتساب ثقة جمهور المتعاملين وضمان وفائهم.

– ضمان بيئة قانونية موائمة لعمل النوافذ الإسلامية؛ مع الالتزام بالتشريع القانوني لعدم الوقوع في أي ملابسات.

– الإعداد المسبق لكيفية سير النافذة الإسلامية؛ من خلال وضع خطة علمية دقيقة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة مسبقا من طرف لجنة إدارية كفء.

– توفير متعاملين مختصين في المالية الإسلامية، وتدريبهم المستمر لتحقيق التوازن ما بين الفرص الاستثمارية والأحكام الشرعية وفق صيغ التمويل الإسلامي.

– الفصل المالي والمحاسبي التام بين معاملات النوافذ الإسلامية ومعاملات البنك الرئيسي من خلال عدم خلط حسابات الزبائن ولا خلط الأموال المتحصلة من الفوائض الاستثمارية.

بالإضافة إلى ما سبق يجدر الإشارة إلى أهم ثلاث مقومات يجب أن تتوفر للنهوض بالمالية الإسلامية في الجزائر سواء تعلق الأمر بالنوافذ الإسلامية أو المصارف الإسلامية أو باقي المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة أو التي ترغب بالنشاط داخل التراب الوطني[2]:

– **تقنين العمل المصرفي الإسلامي:** ويقصد بذلك توفير البيئة القانونية اللازمة للصيرفة الإسلامية التي تضمن نشاطها بصفة شرعية ومشروعة؛ من خلال تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين، اقتصاديين، قانونيين ومصرفيين للتكفل بوضع قانون شامل جميع الجوانب التي تخص الصيرفة الإسلامية.

---

[1] خليفي جمال، عبد القادر عبد الرحمان، ***"دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية – بنك الإسكان خلال الفترة 2014–2020"***، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، م 5، ع 1، 31 مارس 2022، ص 367–368

[2] لعلا رمضاني، أم الخير البرود، ***"تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية: حالة بنك الجزائر"***، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الوادي – الجزائر، م 1، ع 2، ديسمبر 2017، ص 161–160.

– **تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:** إذ أن اختلاف معاملات النوافذ الإسلامية خاصة والبنوك الإسلامية عموما، يفرض على البنك المركزي في أي دولة ترغب بتنشيط المالية الإسلامية ان توفر البيئة الملائمة لتحقيقها، من خلال إحلال نسب الأرباح بدل نسب الفوائد ووضع تعليمات رقابية تواءم والطبيعة الشرعية لهذه النوافذ دون الخروج عن المعايير الدولية أو رقابة البنك المركزي المباشرة على البنوك داخل التراب الوطني.

– **النظام الضريبي:** إن الضريبة المفروضة على البنوك التجارية في الجزائر تخص الأرباح المحققة من الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض، ورغم اختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية ونوافذها؛ يجب تمييز التحصيل الضريبي المطبق عليها كذلك واعتماده على أساس هوامش الربح المحققة، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الزكاة كذلك[1].

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لنافذة التمويل الإسلامي في بنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540

وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري تمثل جزءا من شبكة الفروع الوطنية للبنك في الجزائر، تسعى إلى تقديم خدمات مصرفية متميزة وفي البداية سنتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 وذلك من خلال ما يلي:[2]

أولا: عرض وكالة تيارت 540

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 22 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

[1] خطوي منير، عمر بن موسى، ***"النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر"***، مرجع سبق ذكره، ص 98–99.

[2] **المصدر : نائب المدير**، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

الجدول رقم (2-7): توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01
المدير المساعد	02
مكلفون بالزبائن	03
رؤساء المصلحة	02
رؤساء الأقسام	01
مكلفون بالدراسة	04
أمناء الصندوق	04
موظفي الشباك	03
عاملة النظافة	02
المجموع	22

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية سنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (*front office*)، وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (*Backoffice*)، في ظل رغبة البنك في عصرنة خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540

يمكننا تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540

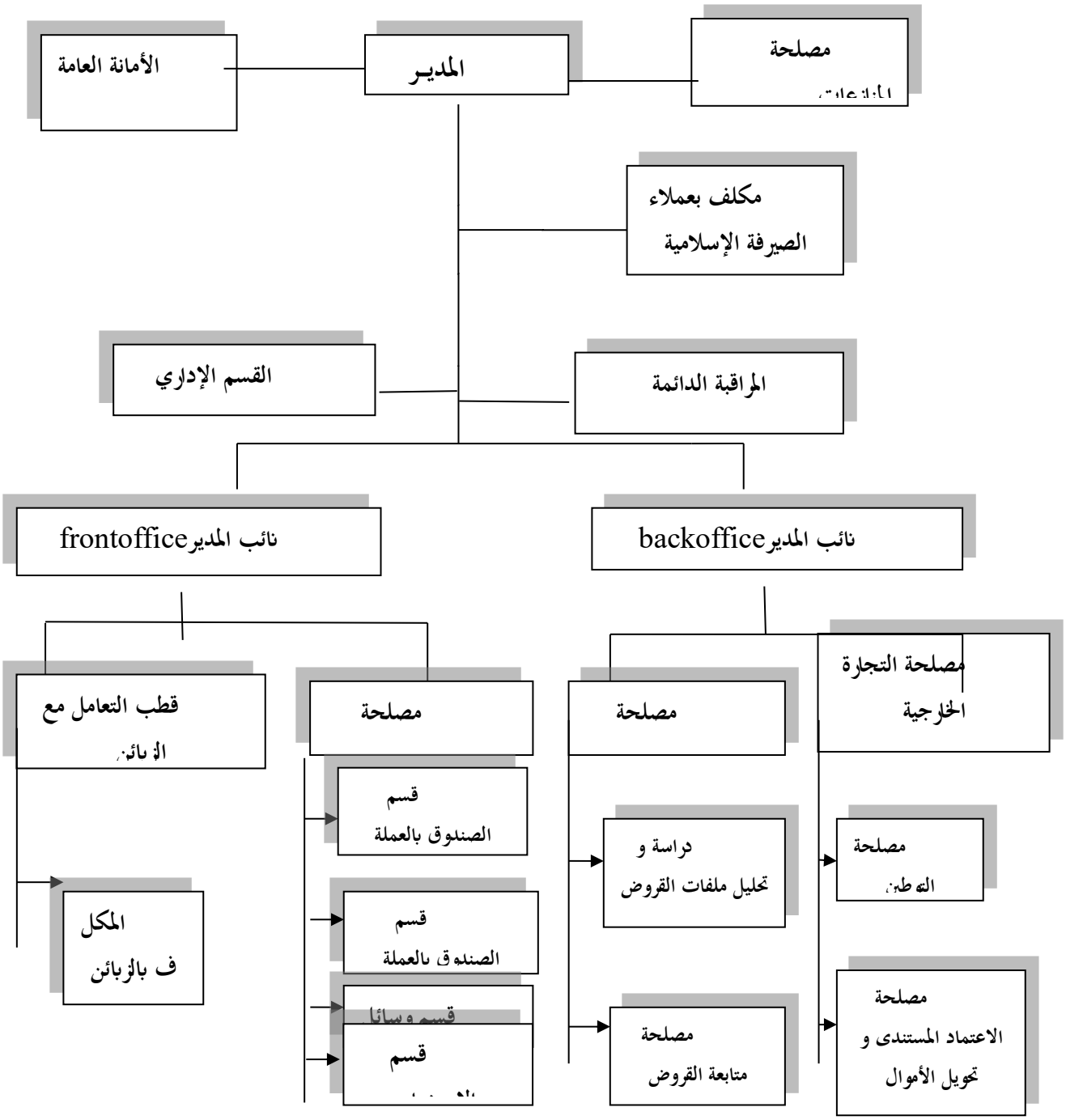

ثالثا: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي:[1]

– **الخدمات المقدمة للأفراد:** وتضم ما يلي:

-خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

– خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

– خدمات النقدية حيث يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب*CIB* والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (*24*سا *24*/سا)، و(7أيام*7*/أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصراف الآلي المختلفة.

– خدمات المساعدة حيث يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

– يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفتر الادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

– تمويل العقارات يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.

–يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمةكراء السيارات.

– **الخدمات المقدمة للمؤسسات:** وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة وإصدار الشيكات.

– خدمات المساعدة وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات

– خدمات الادخار والتوظيف.

– التمويلات: وتضم ما يلي:

*تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق "تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير".

*تمويل الاستثمارات.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz (تاريخ الاطلاع 2025/05/26)

*التمويل من خلال الإمضاء "رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة".

*تمويل السيارات والذي يشمل تمويل السيارات النفعية.

- **خدمات على مستوى دولي:** وتشمل:

*تنظيم تدفقات التجارة الخارجية "الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد والتسليم المستندي للتصدير".

*ضمانات دولية "للاستيراد والتصدير".

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة والممتلكات.

المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

بتاريخ 4 أوت 2020 أطلق البنك الوطني الجزائري رسميا نشاط الصيرفة الإسلامية، ليصبح بذلك أول بنك عمومي يقوم بممارسة هذا النشاط في الجزائري.

وفي هذا الإطار يطرح البنك الوطني الجزائري لتعاليم مجموعة كبيرة من صيغ الادخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ومن طرف هيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة الإسلامية، هذه المنتجات البالغ عددها تسعة (9) والمخصصة لمرحلة انطلاق العمل بالصيرفة الإسلامية ،مصممة من أجل تلبية الطلب الملح والمرصود، لمختلف فئات المجتمع من أفراد مدخرين، مهنيين ومؤسسات وتتمثل في الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الإسلامي الجاري، حساب التوفير الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر، حساب الاستثمار الإسلام غير المقيد، والمرابحة للتجهيزات، وكذا الإجارة.

وهي نفس المنتجات المتاحة أمام زبائن البنك الوطني الجزائر وكالة تيارت منذ شهر سبتمبر2020م والتي يمكن تقسيمها إلى صيغ الادخار (الحسابات المصرفية الإسلامية) وصيغ التمويل (المرابحة للسيارات، المرابحة للعقارات للتجهيزات، الإجارة ويمكن إيجازها كما يلي:

أولا: صيغ الادخار

وتتمثل في:

1. الحساب الإسلامي الجاري:

وهو حساب يتيح لأصحابه حفظ أموالهم في البنك مع إمكانية سحبها أو سداد أي التزام مالي عليهم في أي وقت، سواء عن طريق إصدار الشيكات للدائنين أو السحب من رصيدهم مباشرة من خلال فروع البنك أو من

خلال الصراف الآلي للبنوك الأخرى، وهو متاح بشكل كبير أمام الموظفين أصحاب المرتبات الشهرية، كما يزود صاحب هذا النوع من الحسابات بدفتر الشيكات والبطاقة الإلكترونية الإسلامية.

2. حساب التوفير الإسلامي:

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يحتوي أموالا أوكلها أفراد إلى البنك قصد حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون استثمارها في تمويلات إسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح، وهو متاح للأشخاص (الأفراد) من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين، حيث يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، كما مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع تتم الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا ويتم استثمار أمواله في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، كما يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار الأموال دون أي زيادة ومتاح في أي وقت، مع احتوائه على بطاقة توفير إسلامية الكترونية.

أ- حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر:

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أولياء الأطفال دون السن القانونية لصاحبه التوفير بالصيغة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح، يحتفظ من تسيره، يسمح يمكنه تسيير حسابه الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية حيث وهو متاح بأرباح وبدون أرباح كما هو الشأن في حساب التوفير الإسلامي السابق ذكره، يتم بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من هذا الأخير وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية.

احتساب مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح الذي يعتمد على مبدأ المضاربة يتم بالتناسب مع مدة الادخار وفقا لمفتاح توزيع تقاسم الأرباح كما يلي:

الجدول رقم (2-8): نسب المساهمة في الادخار بين البنك والزبون في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

مدة الادخار	حصة البنك الوطني الجزائري	حصة الزبون
03 أشهر	%50	%50
06 أشهر	%45	%55
12 شهر	%35	%65
18 شهرا	%30	%70
24 شهرا	%25	%75
36 شهرا	%20	%80

48 شهرا	%15	%85
60 شهرا	%10	%,90

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

يقدر البنك ويأخذ تكاليف المضاربة في أخر السنة المحاسبية من خلال:

الربح الصافي = أرباح التمويل تكاليف المضاربة–تكاليف المضاربة

ويتم احتساب الأرباح التي توزع على الزبون طبقا للصيغة التالية:

الأرباح الموزعة على الزبون C الربح الصافي* (حصة المشاركة في التمويل) = الربح الصافي *

(مبلغ استثمار الزبون / مبلغ الإستثمار الإجمالي).

ب– حساب التوفير الإسلامي غير المقيد:

وهو حساب لأجل يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على تقاسم الخسائر والأرباح، يسمح من خلاله صاحب الحساب للبنك باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي يقوم ها هذا الأخير، وهو حساب موجه خصيصا لصالح الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأفراد ممن يملكون الجنسية الجزائرية، يتم توزيع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية السنة.

يتم فتح هذا النوع من الحسابات عن طريق إمضاء اتفاقية فتح الحساب.

ثانيا: صيغ التمويل:

وتتمثل فيما بلي:

أ– المرابحة للعقار:

وهي صيغة تمويل تتيح لزبون البنك الوطني الجزائري اقتناء عقار سكني، والمرابحة العقارية هي التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري) المشتري عقد بيع بسعر المشترك احتمالا (الزوج الزوجة) والبنك البائع.

يعد البنك كأول مشتري تجاه البائع وكبائع تجاه الزبون، حيث يقوم البنك بشراء العقار نقدا من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه.

وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن70 سنة وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق 40000 دج مع تمويل يمكن أن يصل إلى 90% من سعر العقار.

2. المرابحة للتجهيزات

هي عقد بيع لاقتناء (تجهيزات، أجهزة كهرومنزلية، أثاث) بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون (المقتني) والبنك (البائع)، حيث يكون البنك مشتريا تجاه البائع وموردا تجاه الزبون، فيقوم البنك باقتناء تجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون هامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولطرق التسديد.

وتمويل المرايحة للتجهيزات متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 70 سنة وبدخل شهري ثابت ومنتظم مع تمويل يمكن أن يصل إلى 90% من سعر التجهيز (000 000 1 دج) مع فترة سداد تتراوح بين 12شهرا و36 شهرا.

3. المرابحة للسيارات:

وهي عبارة عن عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح مجدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك، حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولكيفيات التسديد.

وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لحاملي الجنسية الجزائرية الذين تقل أعمارهم عن 70 سنة

وبدخل شهري ثابت ومنتظم يساوي أو يفوق 40000 دج مع تمويل يمكن أن يصل 85% من سعر بيع المركبة مع فترة سداد تتراوح بين 12 و60 بأقساط شهرية ثابتة بالإضافة إلى إمكانية السداد المسبق (كامل أو جزئي).

4. الإجارة:

التمويل بالإجارة هو عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك)، يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هذا العقد يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات.

هذا النوع من التمويلات الإسلامية موجه خصيصا للأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة، التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشترط فيه مبلغ ضمان مطلوب " هامش الجدية " والمقدر

– 10% من قيمة المعدات موضوع التمويل، كما تقدر المدة القصوى للإجارة بخمس سنوات (05) دون أن تقل عن عامين (2)، يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار.

الجدول رقم (2–9): حجم التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت (*2022–2023*) (دينار جزائري)

نوع التمويل	*عدد الملفات (2022)*	المبلغ (2022)	*عدد الملفات (2023)*	المبلغ*(2023)*	نسبة النمو *(%)*
مرابحة سيارة	/	/	/	/	—
مرابحة تجهيزات	*21*	*7 292 594,50*	*52*	*21 213 750,08*	*% 190,89+*
مرابحة عقارية	*10*	*44 602 272,15*	*11*	*47 727 812,69*	*% 7+*
إيجار تجهيزات	/	/	/	/	—
إيجار استثماري منتهي بالتمليك استصناع	/	/	/	/	—
مرابحة استثمار	/	/	/	/	—
مرابحة استغلال	/	/	/	/	—
المجموع	**31**	***51 894 866,65***	***63***	***68 941 562,77***	**—**

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

يوضح الجدول تطور حجم التمويل الإسلامي في وكالة البنك الوطني الجزائري بتيارت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2022 و2023، مستعرضا عدد الملفات والمبالغ الممولة حسب صيغ التمويل المختلفة. وتبين الأرقام المسجلة أن النشاط التمويلي الإسلامي في هذه الوكالة عرف نموًا ملحوظا، خاصة في بعض الصيغ دون غيرها.

فمن حيث المرابحة للتجهيزات، ارتفع عدد الملفات من 21 ملفًا سنة 2022 إلى 52 ملفًا في سنة 2023، أي بزيادة تفوق الضعف. كما قفز مبلغ التمويل من حوالي 7.29 مليون دينار جزائري إلى أكثر من 21.21 مليون دينار جزائري، محققا بذلك نسبة نمو قدرها +190.89%، ما يعكس الإقبال الكبير على هذه الصيغة التي تستهدف أساسًا تمويل الأجهزة والعتاد لدى الأفراد والمؤسسات، وخاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة لـ صيغة المرابحة العقارية، فقد شهدت بدورها نموا إيجابيا، حيث ارتفع عدد الملفات من 10 إلى 11 ملفًا فقط، بينما ازداد حجم التمويل من 44.60 مليون دينار إلى 47.72 مليون دينار، بنسبة نمو تقدر بـ +7%. ورغم تواضع النمو في عدد الملفات، إلا أن استمرار هذه الصيغة يبرز ثقة الزبائن في هذا النوع من التمويلات، واهتمامهم بامتلاك سكن متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في المقابل، لم يتم تسجيل أي تمويل فعلي في الصيغ الأخرى مثل إيجار التجهيزات، الإيجار الاستثماري (الاستصناع)، مرابحة الاستثمار، ومرابحة الاستغلال، مما قد يدل على أن هذه الصيغ لم تفعل بعد على مستوى الوكالة، أو أن الطلب عليها لا يزال ضعيفا في هذه المرحلة.

وعند مقارنة إجمالي عدد الملفات، يتضح أن التمويل الإسلامي قد تضاعف من 31 ملفا في 2022 إلى 63 ملفا في 2023، وهو ما يؤكد تصاعد الاهتمام المحلي بهذه المنتجات البنكية البديلة. كما ارتفع المبلغ الإجمالي الممول من 51.89 مليون دينار جزائري إلى 68.94 مليون دينار جزائري، مما يعكس نجاح البنك في الترويج لهذه الخدمات، وتحقيق توسع فعلي في نطاق العمل المصرفي الإسلامي على المستوى المحلي.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية حول صيغة مرابحة التجهيزات

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري الذي يتناول الإطار المفاهيمي لكل من صيغة المرابحة قمنا بدراسة ميدانية واقع المعاملات المالية الإسلامية في البنك الوطني الجزائري بحيث سنعرض دراسة عينة من صيغة مرابحة للتجهيزات

أولا: صيغة المرابحة للتجهيزات في البنك الوطني الجزائري

هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء تجهيزات هي عقد بيع سعر التكلفة يضاف إلية هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون والبنك.

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول مشتر اتجاه البائع وكالبائع اتجاه الزبون، يقوم البنك بشراء التجهيزات نقدا من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش ربح معروف ومتفق عليه مع المشتري.

المرابحة في الفقه الإسلامي من بيوع الأمانة، حيث يشترط فيها الإخبار بتكلفة الشراء وهامش الربح.

ثانيا: مراحل سير عملية التمويل بالمرابحة للتجهيزات

يتم عقد المرابحة بين العميل والمصرف ولإتمام هذا العقد لابد من توفر ضوابط وشروط معينة بالتوازي مع كل مرحلة من مراحل العقد والتي ستتناولها كما يلي:

1. مرحلة الموعد:

وهي المرحلة الأولية لعملية المرابحة وتتم بين المكلف بالزبائن والعميل في الخطوات التالية:

أ. تقديم العميل بالطلب للبنك: في هذه المرحلة يقوم العميل بالتقدم إلى البنك الإسلامي طالبا لقيام البنك بشراء تجهيزات معينة يحدد له المواصفات بدقة كاملة كما يحدد له مصادرها والتوقيت اللازم للحصول عليها والسعر المناسب لشرائها.

ب. دراسة البنك للطلب: في هذه المرحلة يقوم البنك بالاستعلام عن السلعة للتأكد من توفرها بالكمية والمواصفات المطلوبة والسعر المحدد وفي التوقيت المحدد وعدم وجود أي موانع قانونية.

ج. اتخاذ القرار: بعد دراسة البنك لملف العميل يتعين عليه اتخاذ القرار إما بالرفض أو بالقبول:

– **في حالة الرفض:** يتم إشعار العميل والاعتذار منه أو تقديم عروض أخرى أنسب ضمن الآجال القانونية (لا تتعدى 5 أيام).

– **في حالة القبول:** يتم إشعار العميل بقرار القبول ويتم انتقاله للمرحلة الموالية.

د. توقيع الوعد بالشراء: في هذه المرحلة يقوم البنك والعميل بتوقيع اتفاقية التعهد بالشراء ويشمل عقد الوعد بالسراء البيانات التالية:

– المقدمة التي تشمل على البيانات الخاصة بطرفي العقد وموضوع العقد وبيع المرابحة.

– شروط ومكان التسليم.

– بيان الثمن ونسبة الربح.

– قيام العميل بدفع هامش الجدية.

– بيان عدد الأقساط.

هـ. تقديم الضمانات المطلوبة: يقوم البنك بالطلب من العميل الضمانات التي يراها مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.

2. مرحلة الشراء

– توقيع عقد الشراء بين البنك الممون وانتقال الضمان إلى البنك: في هذه المرحلة يقوم البنك بشراء التجهيزات المطلوبة ويشترط أن تكون الوثائق والمستندات الصادرة عند إبرام عقد الشراء للبيع باسم البنك وليس بإسم العميل لأن الشراء يتم لصالح البنك نفسه.

– حيازة البنك على السلعة: يستلم البنك السلعة بنفسه من مخازن البائع أو من المكان المحدد في شروط التسليم معينة وتكون السلعة على مسؤوليته بمجرد حيازتها إلى حين تسليمها للعميل حيث إشترط الفقهاء وجوب إستلام البنك السلعة، لأن ذلك هو سبب استحقاق الربح.

3. مرحلة البيع

أ– **توقيع عقد المرابحة النموذجي بين البنك والعميل:** يقوم البنك في هذه الخطوة بالعمليات التالية:

– يبيع البائع للعميل التجهيزات المطلوبة بالمواصفات التالية: (إسم الصانع، علامة التجهيز، نوع التجهيز).

– الإلتزام بما ورد في عقد الوعد بالشراء من حيث الجوانب التالية: (السعر الأصلي، المصارف الفعلية المقدرة والمضافة، هامش الربح، ثمن البيع الإجمالي).

– يقوم العميل بسداد كافة الرسوم المترتبة على تسجيل المنتجات من الضرائب والتراخيص.

– يمكن للزيون التعجيل في دفع مبلغ الأقساط بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتنازل على هامش الربح أو جزء منه.

– لا يحق للعميل أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق بالكيفية الموضحة في العقد كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الأقساط المقدرة، أما في حالة مماطلته أو إمتناعه عن الدفع تحل باقي الأقساط فورا ويحق للبائع في حالة المماطلة أن يفرض غرامة تأخير (عقوبات تعزيرية) تقدر ب 2% يتم ضخها في حساب جمعيات خيرية ليتم توزيعها لاحقا لتقديم المساعدة للأيتام والمعوزين.

– من حق البنك فسخ التعاقد في حالة عدم التزام العميل بإستلام المنتجات.

– قد ينشأ نزاع بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية وفي حالة عدم وجود تسوية ودية يقدم النزاع إلى المحكمة ذات التخصص الإقليمي.

– يبدأ سريان العقد من تاريخ توقيعه وتسلم نسخة للزيون و3 نسخ للبنك لإتمام إجراءات التسجيل في مصلحة الضرائب وتسليم أحد النسخ بعد ذلك للبائع.

ب–تسليم السلعة للعميل:

انتقال ملكية السلعة إلى العميل المشتري عند توقيع العقد ويصادف البنك ما يلي:

– في حالة عدم تقدم لعميل لإستلام المنتجات بعد توقيع العقد مدة سبعة أيام فيقوم البنك بالإستفسار والتواصل معه عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو أي وسيلة إتصال أخرى.

– في حالة تأخر العميل لفترة تفوق 30 يوم إبتداءا من تاريخ إمضاء العقد يحق للبائع بيع تجهيزات للغير.

– في حالة إمتناع العميل سيتم خصم مبلغ الفعلي والخسارة الفعلية التي يتكبدها البائع من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه المشتري سابقا.

4. مرحلة الدين

أ. تسليم جدول الاستحقاقات للعميل: يقدم البنك جدول الإستحقاقات للعميل فهو عبارة عن جدول يتضمن تاريخ السداد، قيمة الضريبة الواجب دفعها، الاقساط المترتبة على العميل شهريا، المبلغ المتبقي ويتم احتسابه بداية من تاريخ توقيع العقد في شكل دفعات إنطلاقا من رصيد حساب المشتري المفتوح لهذه الغرض.

ب. أداء العميل المستحقات البنك: يقوم العميل بتسديد الأقساط المستحقة عليه وفق الآجال المحددة وشروط المسبقة وبهذا يقوم البنك التحصيل المبلغ الإجمالي.

ت. فك الرهن إن وجد بعد سداد الدين: عند التسديد الكلي للمبلغ الإجمالي يتقدم العميل بطلب الإسترجاع الضمانات المقدمة إلى البنك إن الذي يمنح للزبون برفع اليد على هذه الضمانات.

ج. أرشفة الملف: لضمان سلامة الملفات يتم إحتفاظ بها على مستوى البنك في خزانة لحمايتها وذلك وفقا للقوانين المعمول بها.

ثالثا: التطبيق العملي لصيغة المرابحة للتجهيزات

لابد من إتباع إجراءات معينة لمنح أي عملية مرابحة وسنتطرق لهذه الإجراءات بعد أن توضح شروط منح المرابحة للتجهيزات المقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة.

شروط منح مرابحة التجهيزات:

تقدم السيد (X) الساكن بوادليلي تيارت إلى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت بغية الحصول على مرابحة للتجهيزات، بعد إستقبال الزبون (x) من طرف الوكالة تقوم هذه الأخيرة بمحاكاة ومعاينة إجراءات منح المرابحة وذلك بإدخال المعلومات في برنامج إعلام آلي يدعى ب "*simulator*" أو المحاكي وهذا الأخير يقوم بإعطاء نتائج تقريبية أو احتمالية تتمثل أساسا في معرفة توفر الشروط من عدمها ويقوم البنكي بالتحقق من الوثائق.

الشكل رقم (2-3): المحاكات المالية الإسلامية

BNA Banque Nationale d'Algérie

"SIMULATION FINANCEMENT ISLAMIQUE"

Agence :	00540
Nom/Nom de la relation :	
Prénom :	
Le montant du financement sollicité :	260 600,00 DZD
Le revenu du demandeur :	20 100,00 DZD
Le type de financement choisi :	Mourabaha Equipement
Durée de financement (Mois) :	60
Le montant de Hamich Al Jiddia :	0,00 DZD
Le taux de Hamich Al Jiddia :	0,00 %
Le montant du financement accordé :	260 600,00 DZD
Hamich Al Jiddia requis :	0,00 DZD
Financement maximal :	260 600,00 DZD

"RESULTAT DE LA SIMULATION"

Capacité de remboursement du demandeur :	6 030,00 DZD
Commission de gestion :	1 550,57 DZD
Total à rembourser TTC :	338 994,93 DZD
Marge :	65878,09 DZD
Montant de la TVA :	12516,84 DZD
Mensualité :	5 649,92 DZD
Résultat :	Acceptée

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramétres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

بعد المرور بالمرحلة الأولى يقوم البنك بالطلب من الزبون بإحضار الوثائق المطلوبة للحصول على التمويل اللازم من البنك.

دراسة ملف المرابحة للتجهيزات ومعالجته من طرف*BNA*:

عند توفر جملة من الشروط في العميل أو الزيون وعدم وجود أي نقص في الملف المذكور سابقا يتعين على البنكي أو الصيرفي على مستوى مصلحة الصيرفة الإسلامية إعداد إتفاقية عقد شراء بينه وبين الممول علما أنه قام بشراء ما يلي:

الجدول رقم (2-10): قائمة المشتريات (دينار جزائري)

N°	DESIGNATION	Qts	PU HT	Montant HT
1	REFRIGERATEUR PORTE NO FROST 520L BLANC	1	114.537,81	114.537,81
2	CUISINIERE 60/60 GAZ GAZ	1	34.117,65	34.117,65
3	TV THOMSON 50"P	1	70.336,14	70.336,14
	TOTAL HT			**218.991,60**
	TVA 19%			**41.608,40**
	NET À PAYER			**260.600,00**

مصدر: وثيقة متعلقة بالزيون من وكالة 54*0* تيارت

طبقا للتعهد بالشراء فإن ثمن بيع التجهيزات من الزيون يشمل جميع الرسوم أو الضرائب والمصارف المتصلة مباشرة بعملية البيع، إضافة إلى هامش ربح البنك وذلك على النحو التالي:

ثمن إقتناء التجهيزات من طرف البنك هو: *00 600 260*دج.

أجرة العميل: *00 100 20*دج.

عدد الأقساط: *60* قسط الواجب دفعه كل شهر.

هامش ربح البنك: *00 878 65*دج.

الضرائب والرسوم:*89 516 12*دج.

كيفية التسديد:

يتعهد المشتري بتسديد المبلغ الإجمالي للاتفاقية على النحو التالي:

سعر البيع الاجمالي يبلغ *93 994 338* دج شامل لكل الضرائب والرسوم.

عدد المستحقات مقدرة ب *60* كل واحدة تبلغ *92 649 5* دج.

يتوجب على المشتري تسديد عمولة التسيير المقدرة ب *57 550 1*دج.

خلاصة الفصل:

يسلط هذا الفصل الضوء على تجربة إدماج التمويل الإسلامي ضمن البنوك التقليدية الجزائرية، من خلال دراسة الجوانب التنظيمية والتطبيقية، مع التركيز على حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت. في البداية، تم استعراض الإطار القانوني المنظم لهذا النوع من التمويل، لاسيما التنظيمين 18-02 و20-02 الصادرين عن بنك الجزائر، اللذين حددا المبادئ العامة والمنتجات الشرعية المعتمدة، إلى جانب متطلبات فتح النوافذ الإسلامية من النواحي القانونية، الشرعية، المحاسبية والإدارية. كما أبرز الفصل النمو الملحوظ في حجم التمويلات الإسلامية بالجزائر منذ 2020، خاصة على مستوى البنوك العمومية وعلى رأسها بنك***BNA*** ، مما يعكس تزايد الطلب على الصيغ المتوافقة مع الشريعة. في المقابل، تمت الإشارة إلى مجموعة من التحديات التي تواجه انتشار هذه النوافذ، من بينها غياب إطار ضريبي خاص، وضعف الاستقلالية، ونقص الكفاءات، إلى جانب التحديات المرتبطة بالامتثال الشرعي والمحاسبي. وتم اقتراح عدة عوامل لضمان نجاح التجربة، من أهمها احترام الضوابط الشرعية، توفير الكوادر المتخصصة، وضمان الفصل الإداري والمحاسبي عن البنوك الأم. وعرف التمويل الإسلامي في وكالة ***BNA*** بتيارت خلال سنتي 2022 و2023 تطورا ملحوظا، خاصة في صيغة مرابحة التجهيزات التي تضاعف فيها التمويلات بنسبة نمو تجاوزت 190%. كما سجلت مرابحة العقار نموا طفيفا، في حين لم تفعل باقي الصيغ التمويلية بعد. ويعكس هذا التوجه تصاعد اهتمام الزبائن بالمنتجات الإسلامية.

خاتمة

خاتمة:

في خضم التحولات التي يشهدها القطاع المصرفي الجزائري، تبرز تجربة تبني التمويل الإسلامي داخل البنوك التقليدية كخطوة استراتيجية ومفصلية، تهدف إلى تنويع أدوات التمويل وتوسيع قاعدة الخدمات المالية، بما يتلائم مع خصوصيات المجتمع الجزائري الثقافية والدينية. ويأتي هذا التوجه في ظل تنامي القناعة بأهمية إدماج الصيغ الإسلامية كبديل شرعي واقتصادي للنظام الربوي التقليدي، لاسيما في ظل ما أفرزته الأزمات المالية العالمية من هشاشة في البنية التمويلية القائمة على الفائدة.

إختبار الفرضيات:

- الفرضية الاولى: تعد النوافذ الإسلامية الطريقة الوحيدة لتقديم التمويل الإسلامي من خلال النظام المصرفي التقليدي هي فرضية خاطئة حيث توجد طرق أخرى لتقديم التمويل الإسلامي كالفروع الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية.
- الفرضية الثانية: لا يزال إقبال العملاء على مختلف صيغ التمويل الإسلامي المقدمة من النوافذ الإسلامية محدودا وذلك لحداثة التجربة هي فرضية خاطئة حيث هناك إقبال متزايد على مختلف صيغ التمويل الإسلامي على مستوى البنوك التقليدية بالرغم من حداثة التجربة حيث إرتفعة حصة البنوك العمومية من إجمالي التمويل الإسلامي من0.5% سنة 2021 الى1.6% سنة 2022 و4.7% سنة 2023.
- الفرضيه الثالثة: أهم التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية هي خوف العملاء من عدم توافقها مع الشريعة الإسلامية هي فرضية صحيحة حيث تعتبر معاملات النوافذ الاسلامية شرعية في حالة عدم إختلاط أموالها بأموال البنوك الرئيسية الربوية ويعتبر توفر هذا الشرط بحد ذاته تحديا كبيرا لشرعيتها.

نتائج الدراسة:

- التمويل الإسلامي هو نموذج متكامل من الصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية للأفراد والمؤسسات في اطار الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.
- يرتكز التمويل الإسلامي على مبادئ مستمدة من الدين الإسلامي الحنيف تجعله يختلف تماما على التمويل الربوي وأهمها تحريم الربا قاعدة الغنم بالغرم الخراج بالضمان استثمار اموال في الطيبات وتجنب الخبائث فقه الاولويات.
- صيغ التمويل الإسلامي متعددة ومتنوعة تتميز بالمرونة العالية التي تجعلها تلبي مختلف الرغبات التمويلية على عكس التمويل الربوي القائم على صيغة القرض بالفائدة فقط.
- تتعدد قنوات تقديم التمويل الإسلامي على مستوى البنوك التقليدية حيث نجد النوافذ والفروع الاسلامية وصناديق الإستثمار الإسلامية.
- تدعم الاطار القانوني والتشريعي لتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر بصدور القانون 20-02 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصرافة الإسلامية التي تستطيع النوافذ اللإسلامية تقديمها.

- يواجه التمويل الإسلامي على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر العديد من التحديات اهمها مدى شرعية هذه النوافذ بسبب عدم استقلالها عن البنك الربوي، ضعف كفاءة الكوادر البشرية وعدم وجود نظام محاسبي خاص بالمعاملات المالية الإسلامية.
- رغم حداثه تبني التمويل الإسلامي من طرف البنوك التقليدية إلا أن هذه التجربة تعتبر ناجحة بالنظر لمدى توسع البنوك في فتح نوافذ إسلامية تكاد تغطي الجزء الاكبر من شبكة البنوك، وبالارقام فان حصة البنوك التقليدية من التمويل الإسلامي تبقى ضعيفة إلا انها تنمو بشكل كبير حيث انتقلت من 0.5% سنة 2021 الى 1.6% سنة 2022 ثم 4.7% سنة 2023 وهذا يعني ان لها مستقبل زاهر إذا ما تم توفير البيئة المناسبة لنشاطها.

التوصيات:

- الاهتمام بالجانب القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية بالجزائر عموما، وتوفير البيئة المناسبة لنشاط المؤسسات المالية الراغبة بتبني هذه الأخيرة وفق الأسس والضوابط المحكمة.
- فتح الأبواب لخريجي تخصصات المالية والصيرفة الإسلامية من أجل إشغال مناصب عمل في النوافذ الإسلامية لتوفير كوادر بشرية فعالة وتتسم بالكفاءة مما يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة المنتجات.
- تنويع المنتجات الإسلامية المعروضة على مستوى هذه النوافذ من أجل تنشيط الاقتصاد الجزائري عبر تمويل تنموي غير ربوي.
- ضرورة فصل النوافذ الإسلامية وجعلها مستقلة عن البنك الربوي كفتح وكالات وفروع خاصة بالصرافة الاسلامية.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا المتواضعة لفت إنتباهنا دور النوافذ الإسلامية في تحقيق الشمول المالي واستقطاب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، كما يمكن توسيع الدراسة لتشمل مقارنات بين أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية المستقلة في الجزائر. ما جعل العديد من الأسئلة تتبادر إلى أذهاننا، حيث لا يجب أن يتوقف هذا الموضوع عند هذا الحد بل لا بد أن تعالج إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة والتي تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة ألا وهي:

- إستراتجيات تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر.
- دور النوافذ الإسلامية في تعبئة الموارد المالية.
- دور البنك الجزائر في تعزيز التمويل الإسلامي لدى البنوك التقليدية.
- دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.
- مقارنات بين أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية المستقلة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. منذر قحف، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: التحليل الفقهي والاقتصادي"، ط3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004.
2. أحمد شعبان محمد علي، "البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية"، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
3. علاء مصطفى أبو عجيلة، علاء بسيوني عبد الرؤوف، "المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والاستثمار"، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022.
4. قتيبة عبد الرحمان، "التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية – دراسة مقارنة"، ط1، دار النفائس، الأردن، 2013.
5. حيدر يونس الموسوي، "المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية"، ط1، مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
6. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، "المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية"، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
7. حسين محمد سمحان، "أسس العمليات المصرفية الإسلامية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
8. وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، ط4، دار الفكر، سوريا، 2007.
9. حمزة شوادر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية"، ط1، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
10. الغريب ناصر، "أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل"، ط1، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996.
11. محمد باقر الصدر، "اقتصادنا"، ط2، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، 1982.
12. صادق رائد الشمري، "الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات"، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
13. حسين بلعجوز، "مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
14. محمد صالح الجاري، "المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
15. علي محمد شلهوب، "شؤون النقود وأعمال البنوك"، ط1، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007.
16. محمد الطاهر الهاشمي، "المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010.
17. عبد الغفار حنفي، "إستراتيجية الاستثمار في بورصة الأوراق المالية"، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007.
18. دوابة محمد أشرف، "صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

ثانيا: رسائل وأطروحات

1. مسيلي الحسين، راجعي حمزة، "أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.

ثالثا: المجلات

1. فاطمة الزهراء سبع، محمد قويدري، "أساسيات صيغ التمويل المطبقة في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الأغواط، ع 32، الجزائر، 2016.
2. بوراس بودالية، قدودو جميلة، مهداوي هند، "صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار"، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، ع 01، 2020.
3. محمد أبوبكر الطاهر عبد الرحمن، محمد تقي الدين محمدي، محمد شاهيد نوه، "دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، مجلة القناطر للدراسات الإسلامية الدولية، م 34، ع 2، كوالالمبور، 2024.
4. يونس صوالحي، "تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي"، مركز إسرا للبحوث التابع لجامعة إنسف، م 14، ع 1، ماليزيا، 2023.
5. العرابي مصطفى، قدي عبد المجيد، "ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي"، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 15، 2016.
6. صالح مفتاح، ومعارفي فريدة، "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع 35/34، 2014.
7. يمينة ختروسي، "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، م2، ع2، 2022.
8. بن قايد الشيخ، جخيوة طاهر، "متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر – الواقع والآفاق "، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، م 7، ع 1، 2023.
9. عبد الرحمان روان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، م 35، ع 2، 2021.
10. عبد الرحمان روان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، حوليات جامعة الجزائر 1، م 35، ع 2، 2021.
11. سعد عبد الله أحمد قاسم الأقرع، "مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين فيها"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، جامعة البيضاء، اليمن، م 3،ع 1، 2023.
12. بن عبد الرحمان البشير، شرفة حكيمة، "تقييم تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي عن طريق مدخل الفروع الإسلامية: المصرف السعودي الفرنسي نموذجا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3،م 18، ع 28، 2022.
13. خالد طاهري، لخضر أوصيف، "دور النوافذ الإسلامية في توطين المصرفية الإسلامية: تجربة بعض الدول"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، م 9، ع 2، 2024.
14. عبد الرحمان روان، "واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة،ع 9، 2021.
15. سعيدي فاطمة الزهراء، قويدر الويزة، "صناديق الاستثمار الإسلامية: دراسة حالة صندوق الراجحي للأسهم السعودية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، م 5، ع 10، 2018.
16. كروش نور الدين، دقيش جمال، أولاد إبراهيم ليلى، "دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية"، مجلة التنمية والاحتراف للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، م 5، ع 1، 2020.

17. مهدواي حنان، "التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، م 6، ع 1، 2022.
18. سليمة بن زكة، عزالدين شرون، "واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، م 10، ع 2، 2022.
19. خطوي منير، عمر بن موسى، "النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، م 5، ع 2، 2021.
20. فريدة ختير، "الضوابط القانونية للشبابيك المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، م 13، ع 3، 2021.
21. صالح مفتاح، فريدة معارفي، "نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات – تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا"، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، م 4، ع 3، 2014.
22. خليفي جمال، عبد القادر عبد الرحمان، "دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية – بنك الإسكان خلال الفترة 2014–2020"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، م 5، ع 1، 2022.
23. لعلا رمضاني، أم الخير البرود، "تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية: حالة بنك الجزائر"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الوادي – الجزائر، م 1، ع 2، 2017.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات

1. محمد البلتاجي، "دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، المؤتمر الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، 30–31 ماي 2005.
2. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، "الإيجار المنتهي بالتمليك في القانون الوضعي والفقه الإسلامي"، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
3. سعيد بن سعد المرطان، "تقويم مؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005.
4. فهد شريف، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"،المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 6 أكتوبر 2019.
5. لطف محمد السرحي، "الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 20–21 مارس 2010.
6. صفوت عبد السلام عوض الله، "صناديق الاستثمار: دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر "الأسواق المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل"، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 15–17 ماي 2005.
7. ودية فاطمة، كحلي فتيحة، "طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس تونس، 27–29 جوان 2013.

خامسا: القوانين واللوائح

1. النظام رقم 02-20، مؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"، عدد 16، صادر بتاريخ 24 مارس 2020.

سادسا: مواقع الأنترنت

1. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: ***https://www.bna.dz***
2. الموقع الرسمي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية: ***https://www.badrbanque.dz***
3. الموقع الرسمي للبنك القرض الشعبي الجزائري: ***https://www.cpa-banque.dz***
4. الموقع الرسمي للبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحباط: ***https://www.cnepbanque.dz***
5. الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري: ***https://www.bea.dz***
6. الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: ***https://www.bdl.dz***

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): شروط قبول عقد المرابحة

« La « Mourabaha Equipements » est destinée aux particuliers résidents remplissant les conditions citées ci-après :

- être de nationalité Algérienne ;
- être âgé de moins de 70 ans ;
- domiciliation obligatoire du salaire, sauf pour les relations conventionnées.

BNA

الملحق رقم (2): شروط الدخل الشهري

- disposer d'un salaire ou d'un revenu mensuel stable et régulier d'un montant

  - égal ou supérieur à quarante mille dinars (40.000,00 DA) pour les clients domiciliés à la BNA ;
  - égal ou supérieur à soixante mille dinars (60.000,00 DA) pour les clients domiciliés chez Algérie Poste.

- avoir la capacité juridique.

Les commerçants et les professions libérales, clients de la banque, bénéficient de ce type de financement en tant que particuliers ».

Article 6 :

« Le montant de financement est plafonné à six cent mille dinars (600.000,00 DA) sans toutefois être inférieur à cinquante mille dinars (50.000,00 DA), tout en respectant la capacité de remboursement du client ».

Article 11 :

« La commission de gestion est fixée à 1 % en hors taxes du montant total du financement, prélevée à l'avance en une seule fois.

La commission de gestion du dossier ne peut être remboursée en cas de renonciation du client au financement ».

الملحق رقم (3): هامش ربح البنك

9. La marge bénéficiaire applicable à ce type de financement est fixée à :

- 8,25 % HT pour les clients domiciliés à la BNA ;
- 9,25 % HT pour les clients non domiciliés à la BNA.

الملحق رقم (4): ترخيص بالاقتطاع من الحساب

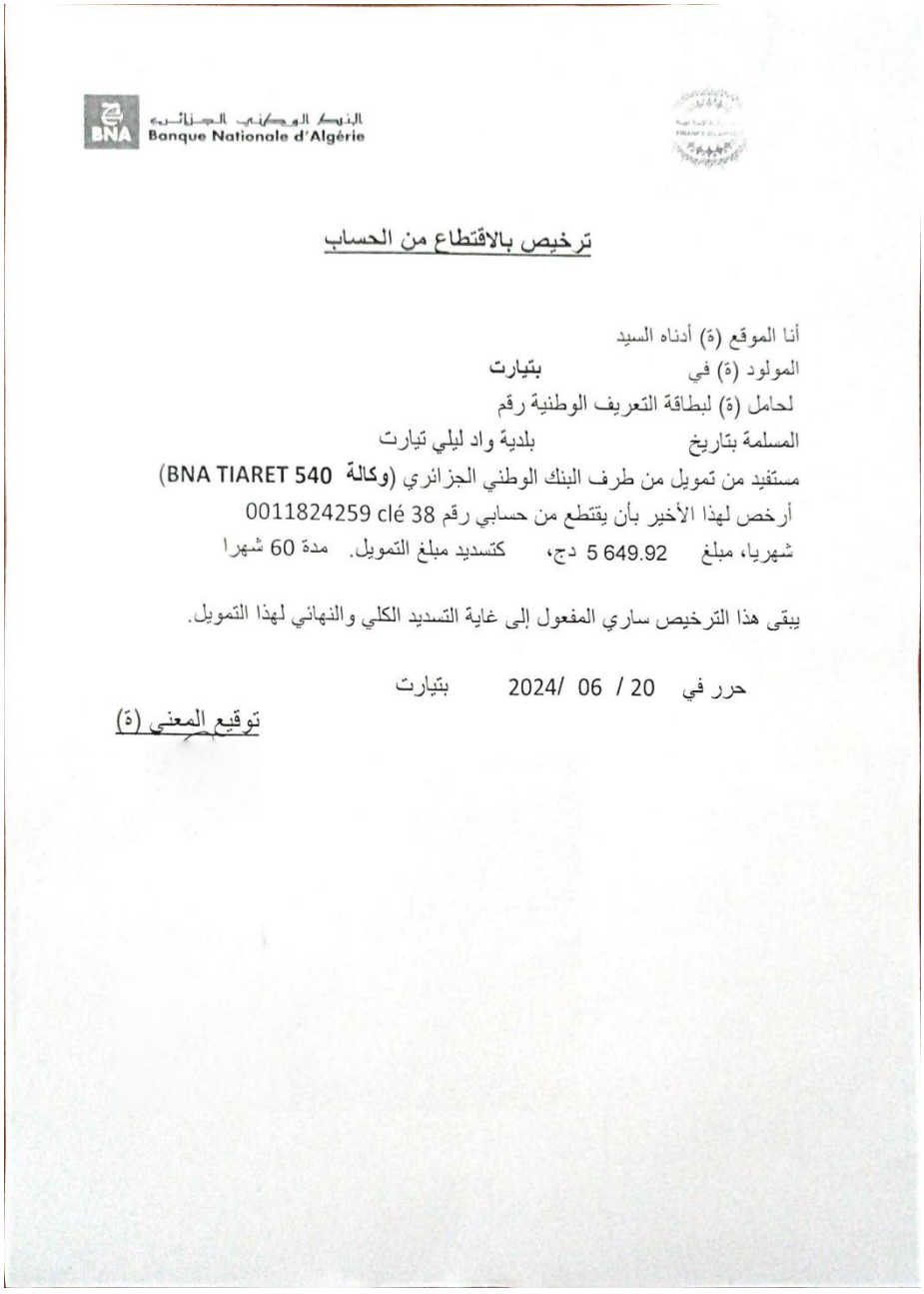

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ترخيص بالاقتطاع من الحساب

أنا الموقع (ة) أدناه السيد
المولود (ة) في بتيارت
لحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم
المسلمة بتاريخ بلدية واد ليلي تيارت
مستفيد من تمويل من طرف البنك الوطني الجزائري (وكالة BNA TIARET 540)
أرخص لهذا الأخير بأن يقتطع من حسابي رقم 38 clé 0011824259
شهريا، مبلغ 5 649.92 دج، كتسديد مبلغ التمويل. مدة 60 شهرا

يبقى هذا الترخيص ساري المفعول إلى غاية التسديد الكلي والنهائي لهذا التمويل.

حرر في 20 / 06 /2024 بتيارت

توقيع المعني (ة)

الملحق رقم (5): طلب الاقتطاع من حساب CCP

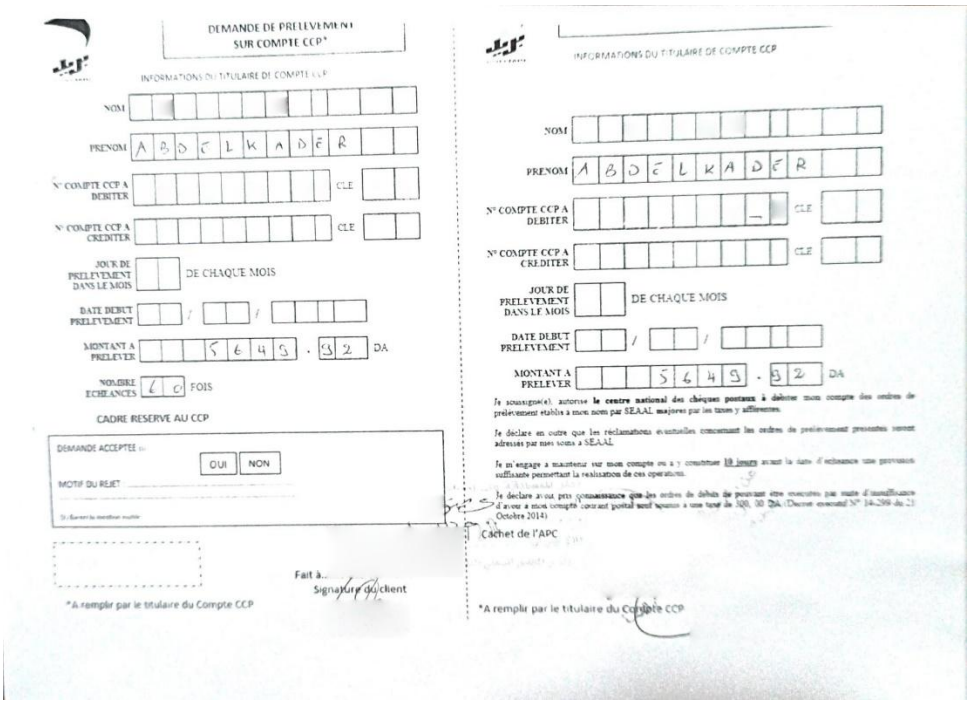

DEMANDE DE PRELEVEMENT SUR COMPTE CCP*

INFORMATIONS DU TITULAIRE DE COMPTE CCP

NOM

PRENOM A B D E L K A D E R

N° COMPTE CCP A DEBITER — CLE

N° COMPTE CCP A CREDITER — CLE

JOUR DE PRELEVEMENT DANS LE MOIS — DE CHAQUE MOIS

DATE DEBUT PRELEVEMENT / / /

MONTANT A PRELEVER 5 6 4 9 . 3 2 DA

NOMBRE ECHEANCES 1 0 FOIS

CADRE RESERVE AU CCP

DEMANDE ACCEPTEE OUI NON

MOTIF DU REJET

Fait à...

Signature du client

*A remplir par le titulaire du Compte CCP

INFORMATIONS DU TITULAIRE DE COMPTE CCP

NOM

PRENOM A B D E L K A D E R

N° COMPTE CCP A DEBITER — CLE

N° COMPTE CCP A CREDITER — CLE

JOUR DE PRELEVEMENT DANS LE MOIS — DE CHAQUE MOIS

DATE DEBUT PRELEVEMENT / / /

MONTANT A PRELEVER 5 6 4 9 . 3 2 DA

Je soussigné(e), autorise le centre national des chèques postaux à débiter mon compte des ordres de prélèvement établis à mon nom par SEAAL majorés par les taxes y afférentes.

Je déclare en outre que les réclamations éventuelles concernant les ordres de prélèvement présentés seront adressés par mes soins à SEAAL

Je m'engage à maintenir sur mon compte ou à y constituer 10 jours avant la date d'échéance une provision suffisante permettant la réalisation de ces opérations.

Je déclare avoir pris connaissance que les ordres de débits de prestation être exécutés par suite d'insuffisance d'avoir à mon compte courant postal seuil soumis à une taxe de 300, 00 DA (Décret exécutif N° 14-299 du 23 Octobre 2014)

Cachet de l'APC

*A remplir par le titulaire du Compte CCP

الملحق رقم (6): الملف المطلوب من الزبون لتمويل مرابحة التجهيزات

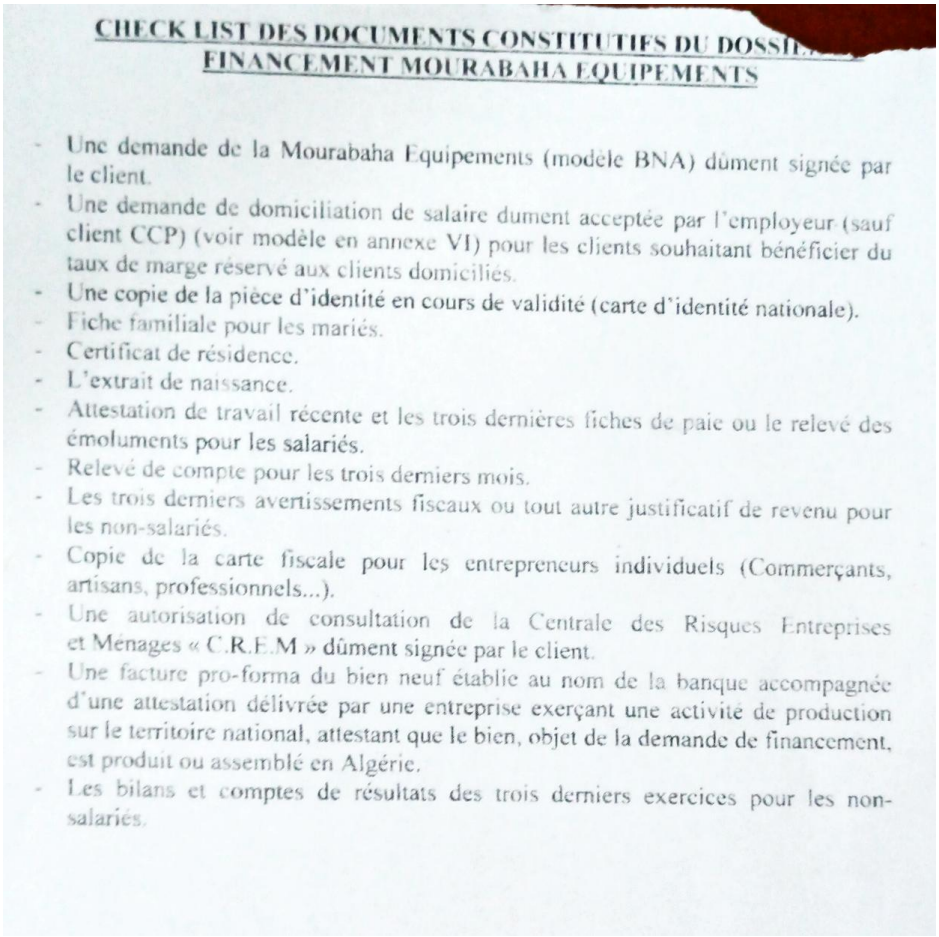

CHECK LIST DES DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU DOSSIER
FINANCEMENT MOURABAHA EQUIPEMENTS

- Une demande de la Mourabaha Equipements (modèle BNA) dûment signée par le client.
- Une demande de domiciliation de salaire dument acceptée par l'employeur (sauf client CCP) (voir modèle en annexe VI) pour les clients souhaitant bénéficier du taux de marge réservé aux clients domiciliés.
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité (carte d'identité nationale).
- Fiche familiale pour les mariés.
- Certificat de résidence.
- L'extrait de naissance.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
- Relevé de compte pour les trois derniers mois.
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (Commerçants, artisans, professionnels...).
- Une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M » dûment signée par le client.
- Une facture pro-forma du bien neuf établie au nom de la banque accompagnée d'une attestation délivrée par une entreprise exerçant une activité de production sur le territoire national, attestant que le bien, objet de la demande de financement, est produit ou assemblé en Algérie.
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés.

الملحق رقم (7): محاكاة تمويل إسلامي

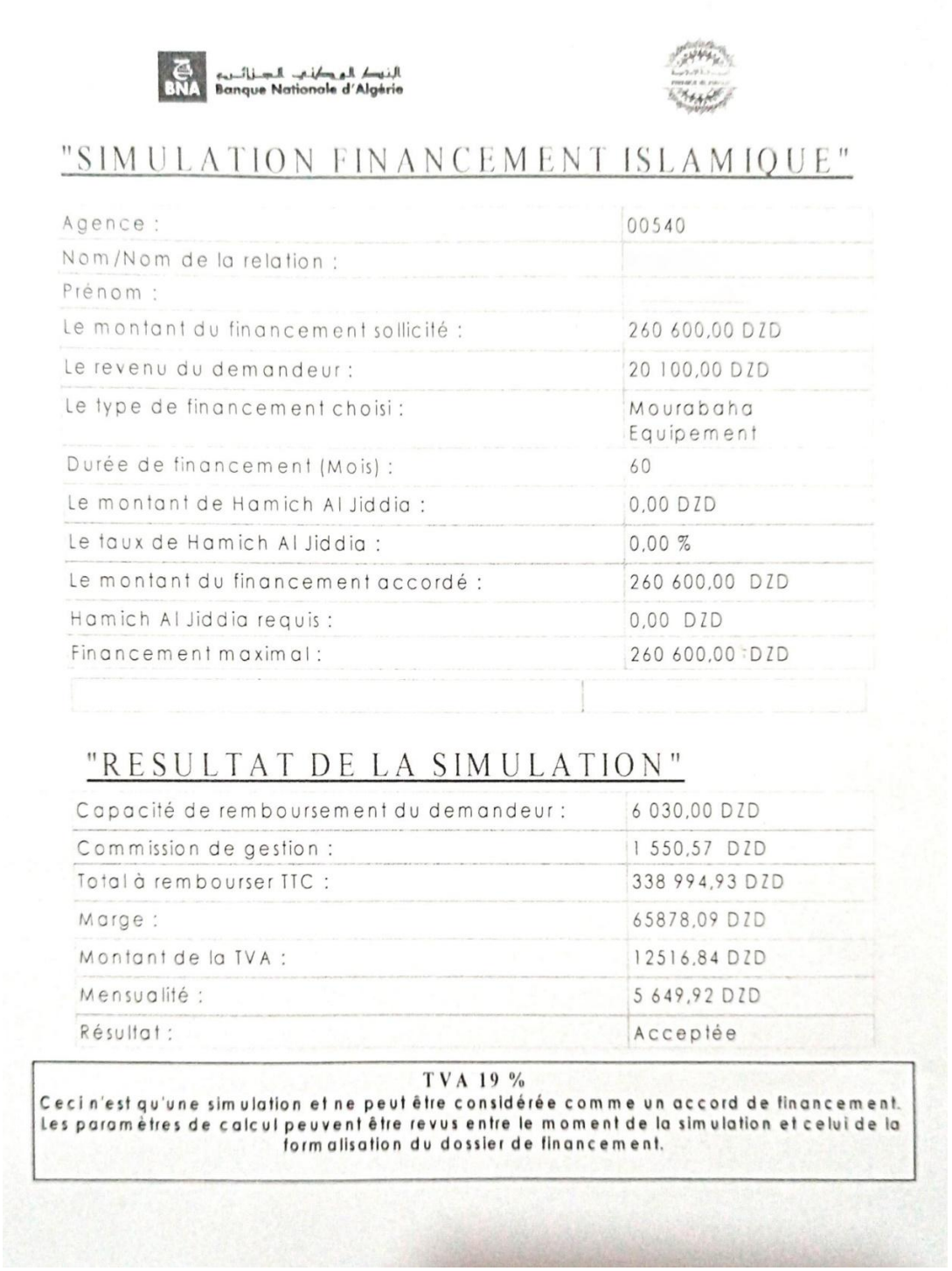

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

"SIMULATION FINANCEMENT ISLAMIQUE"

Agence :	00540
Nom/Nom de la relation :	
Prénom :	
Le montant du financement sollicité :	260 600,00 DZD
Le revenu du demandeur :	20 100,00 DZD
Le type de financement choisi :	Mourabaha Equipement
Durée de financement (Mois) :	60
Le montant de Hamich Al Jiddia :	0,00 DZD
Le taux de Hamich Al Jiddia :	0,00 %
Le montant du financement accordé :	260 600,00 DZD
Hamich Al Jiddia requis :	0,00 DZD
Financement maximal :	260 600,00 DZD

"RESULTAT DE LA SIMULATION"

Capacité de remboursement du demandeur :	6 030,00 DZD
Commission de gestion :	1 550,57 DZD
Total à rembourser TTC :	338 994,93 DZD
Marge :	65878,09 DZD
Montant de la TVA :	12516,84 DZD
Mensualité :	5 649,92 DZD
Résultat :	Acceptée

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

الملحق رقم (8): منتجات تمويل بالمرابحة التجهيزات

PRODUITS ELIGIBLES AU FINANCEMENT
MOURABAHA EQUIPEMENTS

- Cycles et Tricycles à Moteur.
- Ordinateur autres équipements informatiques et accessoires.
- Téléphones et Téléphones cellulaires, Tablettes.
- Téléviseur, vidéos son et mp3, appareils photos et caméscopes chauffages, climatiseur, réfrigérateur.
- Equipements de cuisine domestique.
- Equipement de lavages domestiques.
- Petits électroménagers.
- Meubles, ensembles de mobiliers et d'accessoires en bois ou associés à d'autres matières, à usage domestique.
- Tissu d'ameublement, tapisserie, moquette et literie.
- Céramique et céramique sanitaire.

الملحق رقم (9): ترخيص للاطلاع على مركز المخاطر للشركات والأفراد

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Annexe V à la circulaire n°.....du.....

AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES ENTREPRISES ET MENAGES « CREM »

« Clientèle de particuliers »

Je soussigné (e) M., M^me^, M^lle^ : Particulier ☒ Entrepreneur individuel ☐

Nom :

Nom de jeune fille :

Prénoms :

Né (e) le : . **à** TIARET **commune** OUED LILI **Willaya** TIARET

Fils (fille) de : **et de :**

Acte de naissance n° :

NIF (entrepreneur individuel) :

Numéro d'Identification National (facultatif) :

Adresse :

Clé Onomastique : /

Autorise la Banque Nationale d'Algérie, agence de : **BNA 540 TIARET** à consulter la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « CREM » et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements à mon nom.

Signature de l'intéressé
(Cachet Entrepreneur Individuel)

Fait à TIARET le : 20 / 06 /2024

الملحق رقم (10): إشعار بالقبول من طرف البنك للزبون

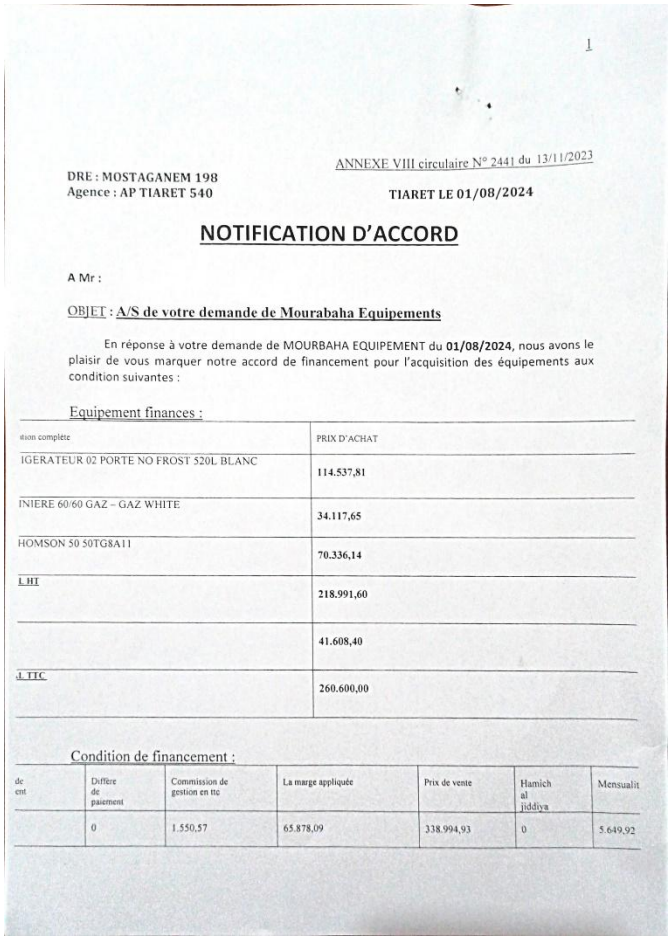

1

ANNEXE VIII circulaire N° 2441 du 13/11/2023

DRE : MOSTAGANEM 198
Agence : AP TIARET 540

TIARET LE 01/08/2024

NOTIFICATION D'ACCORD

A Mr :

OBJET : **A/S de votre demande de Mourabaha Equipements**

En réponse à votre demande de MOURBAHA EQUIPEMENT du **01/08/2024**, nous avons le plaisir de vous marquer notre accord de financement pour l'acquisition des équipements aux condition suivantes :

Equipement finances :

ation complète	PRIX D'ACHAT
IGERATEUR 02 PORTE NO FROST 520L BLANC	**114.537,81**
INIERE 60/60 GAZ – GAZ WHITE	**34.117,65**
HOMSON 50 50TG8A11	**70.336,14**
L HT	**218.991,60**
	41.608,40
L TTC	**260.600,00**

Condition de financement :

de ent	Differe de paiement	Commission de gestion en ttc	La marge appliquée	Prix de vente	Hamich al jiddiya	Mensualit
	0	1.550,57	65.878,09	338.994,93	0	5.649,92

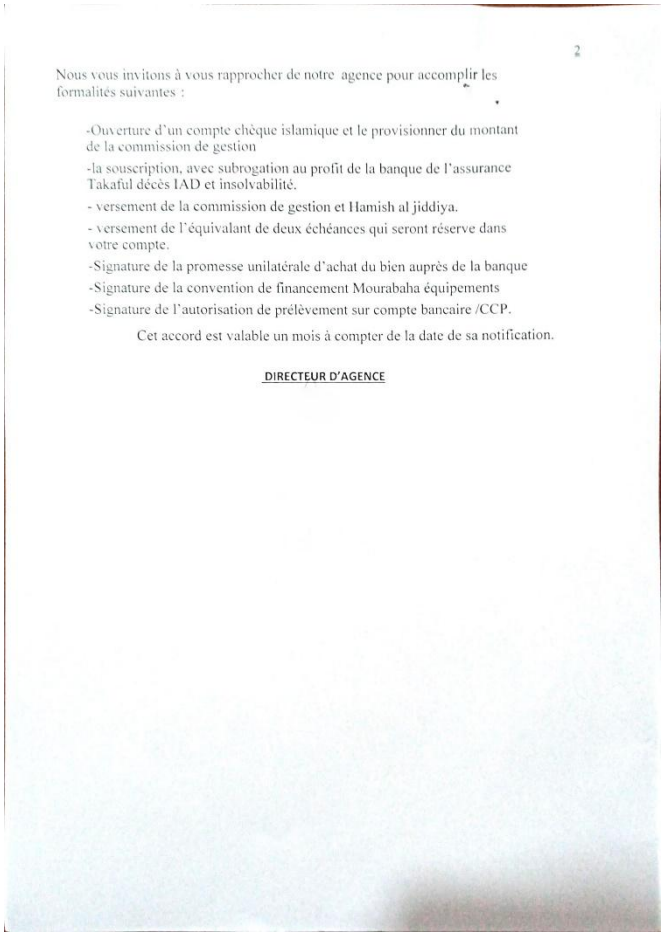

2

Nous vous invitons à vous rapprocher de notre agence pour accomplir les formalités suivantes :

-Ouverture d'un compte chèque islamique et le provisionner du montant de la commission de gestion

-la souscription, avec subrogation au profit de la banque de l'assurance Takaful décès IAD et insolvabilité.

- versement de la commission de gestion et Hamish al jiddiya.

- versement de l'équivalant de deux échéances qui seront réserve dans votre compte.

-Signature de la promesse unilatérale d'achat du bien auprès de la banque

-Signature de la convention de financement Mourabaha équipements

-Signature de l'autorisation de prélèvement sur compte bancaire /CCP.

Cet accord est valable un mois à compter de la date de sa notification.

DIRECTEUR D'AGENCE